وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of High Education and Scientific Research
جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج–
University of Mohamed el Bachir el Ibrahim
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of law and Political Sciences

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في الحقوق

تخصص: قانون أعمال

الموسومة بـ:

النظام القانوني للعملات الإلكترونية – البتكوين نموذجا–

إعداد الطلبة:

-

إشراف الدكتورة:

طاجي نسيمة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
بلقمري ناهد	أستاذ محاضر – ب–	رئيسا
نسيمة طاجين	أستاذ مساعد – أ–	مشرفا
دكدوك هدى	أستاذ محاضر – أ–	ممتحنا

السنة الجامعية 2021/ 2022

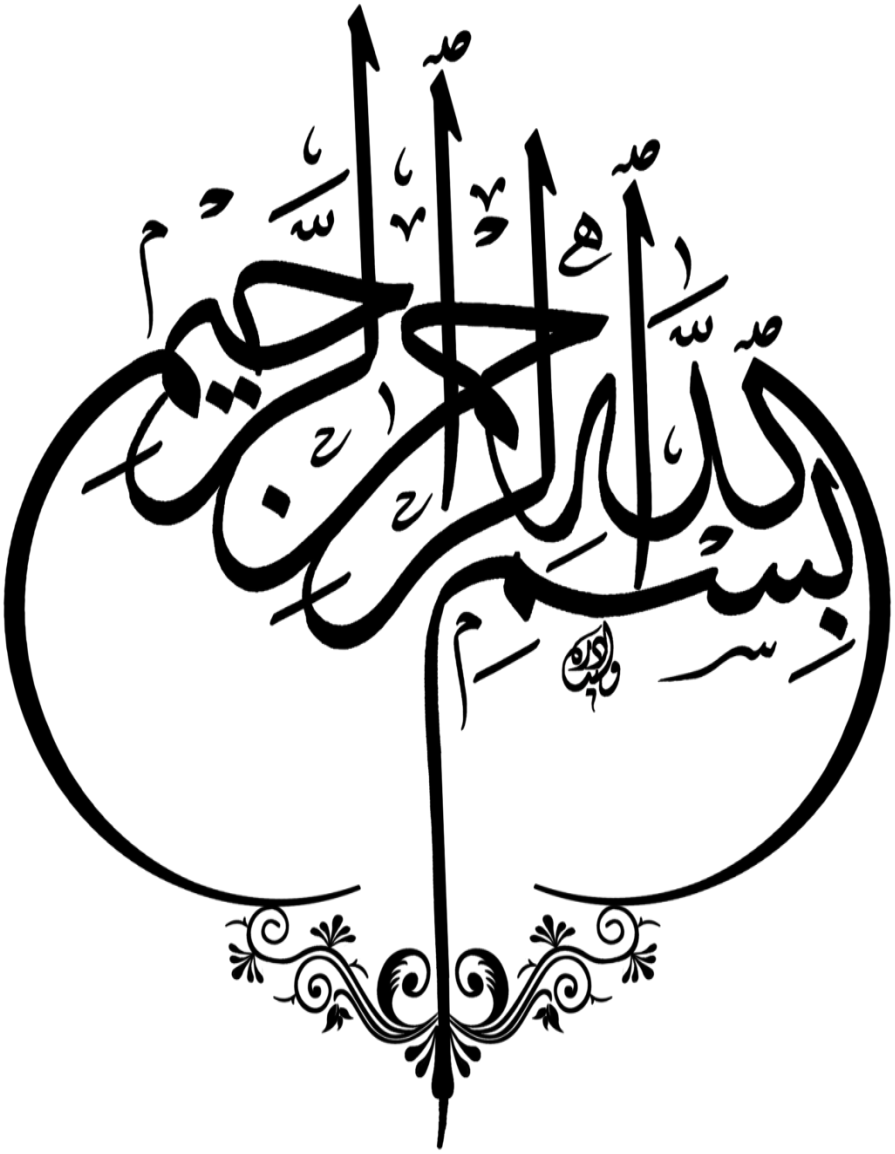
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

قال الله تعالى: **(لئن شكرتم لأزيدنكم)** سورة ابراهيم الاية 7.

الشكر الأول و الأخير لله الواحد القهار، الذي يكور الليل على النهار، تذكرة لذوي القلوب و الأظفار و الصلاة و السلام على سيدنا المختار، فالحمد لله حمدا تتم به الصالحات على توفيقه لنا و إمدادنا بالعون و تيسير سبيل آراء هذا العمل المتواضع، و وقوفا عند قوله صلى الله عليه و سلم: "من لم يشكر الناس لم يشكر الله " و إذا كان للمرء أن يذكر لكل ذي فضل فضله، فإننا نتوجه بالشكر و العرفان و خالص التقدير و الاحترام للدكتورة التي أشرفت على هذا العمل "

" طاجين نسيمة"

التي لم تبخل علينا بالتوجيهات و الرأي السديد، فكان العماد و الأساس لهذا الجهد المتواضع.

إهداء

إلى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما ولا أرقام أن تحصى فضائلهما

أبي وأمي أطال الله عمرهما في طاعته.

إلى إخوتي وأخواتي

حفظهم الله

إلى رفقاء الدرب

مريم

مقدمة

يسود العالم اليوم ثورة تقنية شاملة امتدت لكافة مناحي الحياة وأثرت بشكل كبير على أنماط الحياة المختلفة؛ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...، وساهمت في إيجاد مجموعة من الظواهر الجديدة مثل: التجارة الإلكترونية، ووسائل الدفع الإلكترونية؛ كالعملات الرقمية بأنواعها المختلفة، ونتج عن ذلك التطور ظهور وسائل جديدة لتمويل التبادل التجاري تقوم على استخدام وسائل الدفع الإلكترونية من خلال شبكة المعلومات العالمية "الأنترنت" وبتعاون وتسهيل من البنوك التجارية، والمنظمات والشبكات المالية الدولية.

إن التقدم التكنولوجي في عالم الانترنت والإقبال المتزايد للأفراد والمشروعات في مجال الاتصالات وتطور الصناعة المصرفية على الحاسب الآلي والمعلوماتية كان وراء ظهور المعاملات والتجارة الالكترونية عن بعد، وظهور مشكلة الوفاء والبحث عن سبل لتسوية تلك المعاملات، ولما كانت وسائل الدفع الالكتروني عديدة و سريعة التطور، مما ساعد بدوره على ظهور شكل جديد من النقود أطلق الاقتصاديون عليها مسمى النقود الالكترونية، والتي تعد من أهم وسائل الدفع الالكتروني، ذلك أن هذه النقود نمط جديد يختلف عما اعتاد عليه الناس في حياتهم عن تجسد القيمة النقدية في شيء ملموس يرى بالعين المجردة ولا يحتاج إلى واسطة لكي يتم التعامل بها. ولم يقف التطور عند هذا الحد، بل استمرت الأفكار والابتكارات النقدية حيث ظهر على الساحة ما س مي بالنقود الافتراضية؛ كأحد أشكال النقود الرقمية، فهي عملة إلكترونية تتداول عبر الإنترنت فقط من دون وجود كيان مادي ملموس لها، ولا توجد سلطة أو هيئة مركزية تقوم بإصدارها كالدولار أو الأورو مثلا، ومع هذا يمكن استخدامها في عمليات الشراء والبيع عبر الإنترنت أو تحويلها إلى عملات أخرى.

ولعل أشهر هذه العملات نجد عملة "البتكوين Bitcoin "، وهي نوع جديد من العملات التي بدأت بالظهور والانتشار بشكل واسع في عالم الانترنت، يتم تداولها في شبكات الأنترنت ومتاجره باعتبارها عملة ذات قيمة، تكون وسيطا في البيع والشراء، فقد استخدم

البعض اصطلاح النقود الرقمي (Digital Money)، أو العملة الرقمية (Digital currency)، بينما استخدم البعض الآخر مصطلح النقود الإلكترونية (Electronic cash e-cash) ، وبغض النظر عن الاصطلاح المستخدم واختلاف الزوايا التي اعتمدت في تعريف النقد الإلكتروني، فإن التعبيرات المختلفة تشير إلى مفهوم واحد وهو النقود الإلكترونية (Electronic Money) . والعملة الرقمية منتج حديث من وسائل التعامل البشري، ونتيجة لذلك فقد اختلف الفقهاء في تعريفه، فمنهم من عرفها بنظرة شمولية موسعة للدور الذي تقوم به، ومنهم من عرفها بعكس النظرة الأولى، حيث عرفها في نطاق ضيق للدور الذي تقوم به النقود الإلكترونية.

فالعملات الافتراضية المشفرة ابتكارا ماليا أدى الى ثورة في عالم المال، وقد طالت تداعياتها دولا ومؤسسات عدة حول العالم ، وقد ساهمت التكنولوجيا في تقدم مثل هكذا أدوات، وأن شيوع استخدام مثل هذه الأدوات يترك تأثيرات على السياسية النقدية في البلدان ويضيف أعباء على البنوك المركزية للتعامل من أدوات مثل العملات المشفرة.

وبعد البتكوين من أشهر هذه العملات والتي بدأ تصميمها عام 2007 وظهرت إلى الوجود عام 2009 والفكرة الأساسية منها هي الاستغناء عن السلطة المركزية، وهي نظام نقدي الكتروني يعتمد في التعاملات المالية ما بين مستخدم واخر جون وجود وسيط، وهو اول نظام يتواجد بأكمله على الانترنت و لا يوجد عليه أي تحكم مركزي كما هو الحال مع النقود التقليدية.

فشهد عالم الأعمال منذ فترة ثورة جديدة من نوع آخر، تمثلت في ظهور ما يسمى بالعملة الرقمية (Cryptocurrencies) وهي عملات رقمية افتراضية يتم استخدامها في المبادلات والمعاملات المالية الإلكترونية كالحوالات المالية والدفع المباشر الكترونيا أي أنها تستخدم فقط عبر الشبكة العنكبوتية. ويوجد عشرات الانواع من هذه العملات مثل البيتكوين

(Bitcoin)، اثيريوم (Ethereum)، بيتكوين كاش (Bitcoin cash)، ريبل (Ripple) وغيرها.

بدأ التفكير في العملات الرقمية منذ عام 2007 ميلادي من قبل مبرمج ياباني أطلق على نفسه اسم ساتوشي نكاموتو، حيث وصفها بأنها نظام نقدي الكتروني يعتمد في التعاملات المالية المباشرة بين مستخدم وآخر دون وجود وسيط، وتساهم في تبسيط وتنظيم عمليات التحويل، وتوفر في النفقات الادارية والتشغيلية وغيرها، حيث تعتبر بديلا عن تخصيص جزء كبير من رأس المال في اقامة علاقات مستمرة مع البائعين والمستهلكين والمستثمرين، حيث تطور الأمر وأصبحت وسيلة مقبولة للتداول في التجارة الإلكترونية.

فيتم استخراج عملة البيتكوين الرقمية عبر شبكة الأنترنت باستخدام برامج مجانية تجري عمليات حسابية معقدة، ويتم استخراجها من خلال عملية تعدين البيتكوين (Bitcoin Mining)، تتطلب تلك العملية أجهزة ذات معالجات قوية وسريعة وحواسيب حديثة حيث سيقوم المستخدم بتثبيت برنامج التعدين المربوط بالشبكة الإلكترونية التي من خلالها يتم البدء في فك وحل شيفرات الحظر ومجموعة من المسائل الرياضية والمنطقية المتسلسلة (الخوارزميات) لتصل إلى سلسلة طويلة من الأرقام والحروف، كلما كانت مواصفات وامكانيات الحاسوب افضل ، كان ذلك يزيد من سرعة التعدين، بعدها يتم تحويل الناتج الى دفتر الأستاذ الرقمي البلوك شين (Block Chain) لتصبح عملة رقمية جاهزة ومحمية وتحويلها الى أصل في محفظة مالية رقمية، يتم تداولها بعد ذلك عبر شبكة الانترنت ويتم مراقبة حركة تداول العملة الرقمية بين المستخدمين وتوثيق العملية بتوقيع الكتروني لا يمكن تزويره او تغييره أو حذفه، بدون تسجيل أي بيانات شخصية.

وعلى ضوء هذا يتم طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ماذا يقصد بالعملات الرقمية (البتكوين نموذجا)؟ وما واقعها في التشريع الجزائري؟

1) الأسئلة الفرعية؟

- ماذا نقصد بالعملات الرقمية؟ وما هي أهم أنواعها؟
- ما هو البتكوين؟ وما هي أهم خصائصه؟
- ما هو واقع العملات الرقمية في الجزائر؟

2) مبررات اختيار موضوع الدراسة:

من الأسباب التي دفعت بنا لاختيار هذا الموضوع:

- الميول الشخصي والرغبة في دراسة مثل هذا النوع من المواضيع.
- حداثة الموضوع ونقص الاهتمام بالعملات الرقمية.
- نقص الدراسات والأبحاث في مجال العملات الافتراضية والمشفرة كما هو الحال البتكوين.

3) أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في التعرف على طبيعة التعامل مع مثل هذه العملات من أجل إعطاء فكرة عنها كونها أحد أدوات التعامل الالكتروني الحديث، ومن المؤكد ان في حالة انتشار التعامل بمثل هذه النقود سيقلل ذلك من أثر السلطات النقدية في تنفيذ أدواتها،

4) أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى إعطاء مفاهيم نظرية عن العملات الرقمية والمشفرة ومنها البتكوين وأهم مزاياه وعيوبه وكيفية التعامل به، إضافة إلى إلقاء الضوء على العملات الرقمية لما لها من دور هام في تنشيط عمليات البيع والشراء عبر الأنترنت من خلال تطوير

أساليب الدفع، وكذلك تحديد ومحاولة معرفة الموقف الرسمي للجزائر من العملات الرقمية على وجه الخصوص.

5) منهج البحث

اعتمد البحث على البحوث المنشورة على الشبكة الدولية، وتم إعطاء جوانب نظرية فقط لتغطية الموضوع، وبالتالي اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، وهذا بالتطرق إلى أهم المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بالموضوع من أجل الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر الدراسة.

6) صعوبات البحث:

لإنجاز بحثنا هذا واجهتنا عدة صعوبات منها:

- عدم الحصول على المعلومات، وعدم توفر الكتب والمراجع على العملات الرقمية وانعدام الإحصائيات والمؤشرات لما تمتاز به من سرية.
- حداثة الموضوع في الجزائر وهذا ما خلق نقص المراجع.

7) هيكل الدراسة:

حتى نعطي الموضوع حقه من التحليل والتدقيق وتسليط الضوء على مختلف جوانبه، وبالتالي نتمكن من إعطاء رؤية واضحة عنه، قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين:

- **الفصل الأول:** تناول الإطار المفاهيمي للعملات الرقمية، وأنواع وخصائص البتكوين.
- **الفصل الثاني:** تناول واقع التعامل بالعملات الرقمية في الجزائر، واقعها وآفاقها، مع الإشارة إلى التنظيم القانوني لها.

8) الدراسات السابقة:

- دراسة سيان (2015) بعنوان: "اقتصاديات تكون سعر البتكوين"، هدفت هذه الدراسة إلى محاولة دراسة كيفية تكون سعر البتكوين من خلال النظر في المحددات التقليدية السعر العملة، على سبيل المثال، قوى السوق من العرض والطلب، نظرا لحصة السوق المتنامية، وسعر متزايد بسرعة من البيتكوين وتقلب أسعاره العالية، وهناك اهتمام متزايد بين المستخدمين البيتكوين والمستثمرين والاقتصاديين في فهم نظام البيتكوين بشكل عام وتكوين سعره على وجه الخصوص.

توصلت الدراسة إلى أن قوى السوق التي تتعلق بالعرض والطلب على البيتكوين لما لها تأثير هام على سعر البيتكوين، مما يعني أنه إلى حد كبير، يمكن تفسير سعر بتكوين في نموذج اقتصادي قياسي لتكوين سعر العملة. على وجه الخصوص، فإن محركات جانب الطلب، مثل حجم اقتصاد البيتكوين، يكون لها تأثير قوي على سعر البيتكوين. وبالنظر إلى أن عرض البيتكوين هو خارجي، وتطوير المحركات من جانب الطلب سيكون من بين المحددات الرئيسة لسعر البيتكوين أيضا في المستقبل.

-أوصت هذه الدراسة إلى ضرورة تسليط الضوء على محددات سعر البيتكوين في المدى القصير والطويل لما لها تأثير قوى السوق من العرض والطلب، والتطورات المالية الكلية العالمية وجاذبية الاستثمار على سعر البيتكوين.

- دراسة غاراي (2016) بعنوان: "العمود الفقري للبتكوين وبروتوكول التحليل والتطبيقات"، هدفت الدراسة إلى استخراج وتحليل جوهر بروتوكول البيتكوين، الذي هو مصطلح العمود الفقري للبيتكوين، وافتراضات جديدة على قوة التجزئة للخصم نسبة إلى تزامن الشبكة.

توصلت الدراسة إلى أن البيتكوين هو العملة الرقمية اللامركزية الأولى والأكثر شعبية حتى الآن في هذا العمل، من خصائصها الأساسية وجود سلسلة البلوكشين التي أثبتت جدارتها حتى الآن.

- دراسة كومار (2018) بعنوان: Bitcoin in India: A Study of Legal and Economic Aspects، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة الجوانب القانونية والاقتصادية المتعلقة بالبيتكوين في الهند ولمعرفة موقفها القانوني في مختلف الدول.

توصلت هذه الدراسة إلى أن أي عملة جديدة يتواجه صعوبات قانونية وتقنية ومع أن البتكوين هي خطوة ضخمة نحو العملة الرقمية اللامركزية، لكن الآن هي ليست عملة إلزامية معترف بها في أغلبية الدول.

قدمت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات منها: توعية المستخدمين عن كيفية الاستثمار بالعملات الرقمية، وتشجيع الجهات المعنية بدراسة العملات الرقمية بشكل واسع ومن ثم تطبيقها في الهند.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

بالنظر إلى مزايا العملات الرقمية، يمكن لعدد كبير من التجار استخدام العملات الرقمية في إنجاز المشتريات والدفع إلكترونية. ومن المتوقع أن يتوسع مستوى الاستعمال في المستقبل القريب، لتصبح المعاملات على الإنترنت أكثر سهولة وسرعة وراحة وأقل تكلفة وفوق كل ذلك، آمنة بشكل كبير. لا يعني ذلك أن عالم العملات الرقمية آمن بنسبة كبيرة جدا حيث مازال هناك الكثير من المسائل العالقة والتي تحتاج إلى المزيد من الاستكشاف والحل. لكن عند اكتشاف الحلول سيتوسع استخدامها كثيرا بين الناس بشكل ملحوظ.

ومن العوامل التي تعترض نمو العملة الرقمية وسيطرتها على المدفوعات الإلكترونية صعوبة توصيل مبدأ العملة نفسها إلى العملاء، بالإضافة إلى ذلك، الاعتقاد بارتباط قوي بين العملات الرقمية والعمليات الإجرامية والصفقات الغير قانونية وعمليات غسيل الأموال.

لقد هدفت هذه الدراسة إلى البحث في العملات الرقمية والمحافظ الرقمية والتعريف بالبتكوين، لذلك فإن ما يميز هذه الدراسة عن غيرها أنها تحاول دراسة وإبراز العملات الرقمية وخاصة في الجزائر بما أن البنية التحتية للتكنولوجيا الإعلام والاتصال أصبحت قوية ومرنة وتستطيع مواكبة التطور السريع للعملات الرقمية، مما يعطي إشارات نحو اقتصاد جديد على الإنترنت وفي واقعنا الحقيقي كل المعاملات ما هي إلا بداية في ثورة جديدة في المعاملات المالية.

الفصل الأول

مدخل عام للعملات الرقمية وعملة البتكوين

إن التقدم التكنولوجي في عالم الانترنت والإقبال المتزايد للأفراد والمشروعات في مجال الاتصالات وتطور الصناعة المصرفية على الحاسب الآلي والمعلوماتية كان وراء ظهور المعاملات والتجارة الالكترونية عن بعد، وظهور مشكلة الوفاء والبحث عن سبل لتسوية تلك المعاملات، ولما كانت وسائل الدفع الالكتروني عديدة و سريعة التطور، مما ساعد بدوره على ظهور شكل جديد من النقود أطلق الاقتصاديون عليها مسمى النقود الالكترونية، والتي تعد من أهم وسائل الدفع الالكتروني، ذلك أن هذه النقود نمط جديد يختلف عما اعتاد عليه الناس في حياتهم عن تجسد القيمة النقدية في شيء ملموس يرى بالعين المجردة ولا يحتاج إلى واسطة لكي يتم التعامل بها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للعملات الرقمية

المطلب الأول: مفهوم العملات الرقمية

العملة الرقمية هي عبارة عن أحد أشكال الأموال الرقمية التي توجد فقط على شبكة الإنترنت. إن الفرق بينها وبين النقود الرقمية التي تستخدمها يوميًا (البطاقات والتحويلات عبر الإنترنت المقومة بعملة بلدك) هو أن هذا النوع من العملات لا تصدر من قبل أي بنك أو حكومة

الفرع الأول: تعريف العملات الرقمية

يسود العالم اليوم ثورة تقنية شاملة امتدت لكافة مناحي الحياة وأثرت بشكل كبير على أنماط الحياة المختلفة؛ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية...، وساهمت في إيجاد مجموعة من الظواهر الجديدة مثل: التجارة الإلكترونية، ووسائل الدفع الإلكترونية؛ كالعملات الرقمية بأنواعها المختلفة،

أولا: تعريف العملة في اللغة:

هي بضم العين رزق العامل وأخر العمل. وتطلق العملة على النقود، وجمعها غلات و غلات، لأنها تعطي للعامل أجرة على العمل. والعملة: القوم الذين يعملون بأيديهم ضروبا من العمل من طين أو حفر أو غيره.[1]

العمل: النقد العملة الصعبة: العملة القوية، عملة إحدى الدول الكبرى التي تستخدم في المعاملات التجارية الدولية كالدولار الأمريكي والفرنك السويسري. عملة متداولة: عملة مستعملة. قابلية العملة للتحويل: إمكانية تحويلها إلى عملة أخرى. العملة الرمزية: عملة لها قيمة اسمية أعظم من قيمة محتواها المعدني، العملة الوطنية: النقد الذي يتعامل به في البيع والشراء داخل البلاد، قطع معدنية أو ورقية.[2]

[1]–ابن منظور، لسان العرب 479/11، مختار الصحاح ، القاموس المحيط 103/01. ص 218

[2]– جامع المعاني www.alraung.com تم الاطلاع بتاريخ 23/ 06/ 2022 على الساعة 16:00.

ثانيا: تعريف العملة في الاصطلاح:

تعريف العملة عند الاقتصاديين :تدور تعريفات العملة في اصطلاح الاقتصاديين المعاصر على عدة معاني، ويمكن إدراج مجموعة التعريفات الأكثر شيوعا للعملات والتي يمكن أن تكون على النحو التالي:

بعض الاقصاديين عرفوا النقود، بأنها "هي الأشياء التي تطلب لذاتها وأنها تطلب لما تستطيع أن تفعله".

وعرفها بعضهم بأنها كل ما يستخدم مقياسا للقيم وواسطة للتبادل و أداة للادخار".

وعرفها بعضهم بأنها "وحدة التبادل التجاري التي توجدها الدول وتجد قبولا عاما للدفع في السلع والخدمات".

وعرفها آخرون بأنها "أدوات لتحريك الموارد والطاقة".[1]

تعريف العملة (النقود) عند الفقهاء: قسم الفقهاء النقود إلى نقود بالخلقة وهي الذهب والفضة، ونقود بالاصطلاح وهي سائر المسكوكات المعدنية الأخرى وما في حكمها من الأوراق النقدية، وعرفوا النقود. بعدة تعريفات منها:

يقول ابن تيمية: وأما الدراهم والدنانير فما يعرف له حد طبيعي ولا شرعي بل مرجعه إلى العادة والاصطلاح، وذلك لأنه في الأصل لا يتعلق المقصود به بل الغرض أن يكون معيارا لما يتعاملون به، والدراهم والدنانير لا تقصد لنفسها بل هي وسيلة إلى التعامل بها ولهذا كانت أثمانا بخلاف سائر الأموال، فإن المقصود الانتفاع بها نفسها، فلهذا كانت مقدرة بالأموال الطبيعية والشرعية.

[1]– محمد زكي الشافعي مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة، مصر، ص 107.

يقول ابن القيم " الأثمان – أي الدراهم والدنانير – لا تقصد لأعيانها. بل يقصد بها التوصل إلى السلع، فإذا صارت في نفسها سلعة تقصد لأعيانها فسد أمر الناس وهذا معني معقول يختص بالنقود لا يتعدى إلى سائر الموزونات.

ويقول ابن رشد "الائتمان هي الذهب والفضة، والائتمان المقصود منها المعاملة أولا في جميع الأشياء لا الانتفاع، والعروض المقصود منها الانتفاع أولا لا المعاملة وأعني بالمعاملة كونها ثمنا".[1]

وذكر الإمام الغزالي من النقدين حيث قال "خلقهما الله تعالى لتتداولهما الأيدي ويكونا حاكمين بين الأموال بالعدل لحكمة أخرى هي التوسل بهما إلى التوسل بهما إلى سائر الأشياء لأنهما عزيزان في أنفسهما ولا غرض في أعيانهما، ونسبتهما إلى سائر الأموال نسبة واحدة، من ملكهما فكأنه ملك كل شيء.[2]

ومن تعريف الإمام الغزالي السابق نستطيع أن نقتبس منه ما يشير إليه في قوله "التوسل بهما إلى سائر الأشياء بان النقود هي وسيط للتبادل. وأما قوله عنهما بحاكميتها بين الأموال فهي إشارة إلى أنها مقياس القيم، وأما قوله من مكلهما فإنه ملك كل شيء فإنه يشير بذلك إلى أنهما مخزون للقيم وترى الباحثة: أن أقرب تعريف للنقود من ناحية الفقه هو التعريف الآتي: إن النقود هي أي شيء خال من الموائع الشرعية يصطلح عليه الناس ليكون وسيطا للاستبدال ومقياسا للقيمة ويلقى قبولا عاما بين الناس".[3]

ثالثا: تعريف العملات الرقمية باعتبارها لقبا لموضوع البحث:

عرفت العملات الرقمية بعدة تعريفات على النحو التالي :

[1]– بداية المجتهد، 01/222، دار الفكر.

[2]– محمد أبو حامد الغزالي، إحياء علوم الدين، طبعة 02 دار المعرفة، مصر ، 1963، ص 59.

[3]– موسى آدم عيسى، التوازن النقدي و الحقيقي في الاقتصاد الإسلامي، دراسة مقارنة بالاقتصاد الرأسمالي، ، رسالة دكتوراه غير منشورة – كلية الشريعة – جامعة أم القرى.، ص 453.

أ- تمثيل رقمي للقيمة، يصدر بواسطة مطورين خاصين باعتباره وحدة حساب، ويمكن الحصول عليه وتخزينه والوصول إليه والتعامل به إلكترونيا، ويستخدم المجموعة متنوعة من الأعراض عند اتفاق طرفين على استعماله.

ب- تمثيل رقمي للقيمة النقدية صادر عن غير البنك المركزي والمؤسسات الائتمانية، تستمد قيمتها من الثقة الكائنة في القبول الطوعي لها".

ج- وسيط تبادل، تعمل مثل العملة في بعض البيئات، ولكنها لا تملك صفات العملة الحقيقية.

تمثيل رقمي لقيمة نقدية ليست صادرة عن بنك مركزي أو عن سلطة عامة، وليست مرتبطة بالضرورة بالعملة الورقية، ولكنها مقبولة لدى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين كوسيلة للدفع، ويمكن نقلها وتخزينها أو تداولها إلكترونيا.

هـ- أحد أنواع النقد الرقمي غير المنتظم (اللامركزي)، يصدر عن مطورين يسيطرون عليه في العادة، و يستخدم ويكون مقبولا بين أعضاء مجتمع افتراضي محدد.

و - مجموعة من البروتوكولات والتوقيعات الرقمية تحل فيها الرسالة الإلكترونية بالفعل محل تبادل العملات النقدية التقليدية.

وبناء على التعريفات السابقة يمكن القول بأن النقود الرقمية هي: عملة رقمية افتراضية ليس لها كيان مادي ملموس أو وجود فيزيائي) منتجة بواسطة برامج حاسوبية ولا تخضع للسيطرة أو التحكم فيها من جانب بنك مركزي أو أي ادارة رسمية دولية، يتم تداولها بين

أعضاء مجتمع افتراضي باعتبارها عملة، وتسمى: العملات الرقمية، العملات الافتراضية، العملات المشفرة، النقود الرقمية النقود الافتراضية، عملات الإنترنت.[1]

الفرع الثاني: نشأة العملات الرقمية وتطورها

تم طرح فكرة العملات الرقمية من طرف مبرمج استعمل اسما مستعارا وهو (ساتوشي ناكاموتو satoshinakamoto) وقدمها في بحث نشره في عام 2008 بعنوان (البيتكوين: نظام عملة الند للند الإلكترونية) في موقع خاص بالتشفير الإلكتروني بين فيه طريقة عمل عملة "بيتكوين ، وحمايتها من التزييف والإنفاق المزدوج.[2]

وفي عام 2009 قام " ساتوشي " بإنتاج أول عملة "بيتكوين " بطريقة التعدين التي ينال بها المعدن ٥٠ عملة بيتكوين وفي نفس العام أيضا تمت أول عملية تحويل عملات " بيتكوين من الند للند بين " ساتوشي " وبين "هال فيني" المبرمج الفعلي لنظام" البيتكوين ". وفي نفس العام قامت شبكة(new liberty) بتقدير قيمة " البيتكوين " مقابل الدولار الأمريكي بواقع: (1 دولار أمريكي = 1409.03بيتكوين)؛ احتسابا لها بقيمة الطاقة الكهربائية التي تستخدمها الكمبيوترات للعملية الحسابية التي تنتج هذا العدد من عملة البيتكوين.

وفي عام 2010 تم إنشاء سوق إلكتروني لصرف عملة البيتكوين مقابل العملات العالمية، وفي نفس العام أيضا تم شراء أول سلعة بالبيتكوين هي عبارة عن "بيتزا" مقابل 10000 آلاف بيتكوين، وتوالت التعاملات في نفس العام حتى وصلت القيمة السوقية للعملة ما يعادل مليون دولار أمريكي حتى وصلت مليار دولار في عام 2013.

---

[1]– عبد الله بن سليمان، النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، المجلة العملية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة عين شمس، القاهرة العدد (1) يناير 2017 ، ص 20.

[2]– عبد الله العقيل، النقود الافتراضية، ورقة عمل في شبكة الأنترنت في الموقع الرسمي العملة www.laltco/f1.org/litecoify.pdf ،الأحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الالكترونية، ص 12.

إنشاء منصة Mt. Gox وفي نفس العام تقريبا قام المبرمج الأمريكي (ماكليب) بإطلاق منصة تداول التي كانت معروفة بكونها منصة لتداول بطاقات التجميع السحرية قد تم تطويرها بشكل سريع لكي تلبي احتياجات العملات الرقمية المشفرة وتم بيعها إلى (مارك كاربيليس في العام التالي لإنشائها. وقد تحولت هذه المنصة لكي تصبح أشهر مكان لتبادل العملات الأخرى مقابل البيتكوين و العكس، وقد كانت بمثابة مكان لكل المتحمسين للعملات الرقمية المشفرة بحيث يمكنهم فيه إتمام المعاملات.

وفي يونيو 2011 تم اختراق منصة لتداول البيتكوين نتيجة مشكلة في (mt Gox) الحاسب الآلي الخاص بمراقب الشركة.

وقد قام المخترق باستغلال هذه الثغرة و استخدام المنصة لتغيير سعر البيتكوين إلى اسئت ثم قام بشراء 2000 بيتكوين بعدها مباشرة مع خسارة 650 بيتكوين أخرى تم شراؤها بهذا السعر المزيف القليل، ولم يتم استرجاع أي من هذه البيتكوين مما جعل المنصة ضعيفة وفي حاجة إلى وسائل تأمين أفضل. لقد كانت هذه المرة الأولى التي تظهر فيها المخاطر والسلبيات المحتملة للعملات الرقمية المشفرة مما أثبت أن هذه العملات ما زالت غير آمنة في هذا الوقت و أنه يمكن سرقتها بسهولة. أول منافسي "البيتكوين وفي هذا الوقت من التشكيك ومحاولة الدعم، فقد بدأت عملات رقمية مشفرة جديدة في الظهور على الساحة وأصبحت مستعدة لمنافسة البيتكوين أحد هذه العملات هي عملة(اللايتكوين) وقد كانت عملة (اللايتكوين) عملة مشفرة تم انشاؤها بواسطة مصدر مفتوح للعملاء على موقع بواسطة مهندس في جوجل وهو (تشارلي)، لقد شعر تشارلي بعدم الرضا عن الوضع القائم للعملات الرقمية في هذا الوقت، ولذلك فقد قرر محاولة تقديم ما هو أكثر مما كانت تقدمه البيتكوين وذلك من خلال أمور في متناول اليد. ولقد ولدت هذه العملة لإنشاء تعدين مكافئ وهي عملية رقمية تستخدم البلوكشين للحفاظ على تتبع جميع المعاملات. تستخدم اللايتكوين في تحويل الأموال مباشرة من الشركات الخاصة إلى الشركات العامة بدون طرف ثالث مثل

البنوك، وقد كانت الفروق الأساسية التي تميزها عن البيتكوين هو سرعتها وعدد العملات وسقف السوق.[1]

– نيمكوتن (namecoin): ظهرت الليمكونن كمنافس قوي للبيتكوين في عام 2010 وقد كان من المخطط لها أن تكون أحد أشكال نظام أسماء (Bit DNs) لذا قد سميت (DNs) النطاقات وخلال هذه الفترة فقد علق مطور البيتكوين (ساتوشي ناكاموتو) لدعم فكرة بلوكشين(block chain) نظام أسماء النطاقات وقد عرض مكافأة لمن يستطيع تطوير هذا المشروع. وقد قام أحد المستخدمين ويدعى (فينسين) بهذه المهمة ومن هنا ظهرت النيمكوين لأول مرة. وتكمن النقاط الأساسية للفرق بين النيمكوتن و البيتكوين في السماح للمستخدمين بتخزين معلومات الهوية داخل المجموعات الخاصة بها مما خلق للأفراد مساحة لحفظ بياناتهم الشخصية أو هويتهم الرقمية و غير ذلك، ثم يتم تخزين هذه المعلومات في شكل مفتاح.[2]

– سويفت كوين (swift coin) من بين البدائل البارزة التي ظهرت للبيتكوين عملة (سويفت كوين) وهي عملة رقمية مشفرة ظهرت لتطبيق فكرة السماح للعملة بالانتقال من جهاز حاسب إلى آخر بدون أي حاجة إلى موافقة مركزية وبدون حتى الحاجة لموافقة البنك الغير مركزي الذي تستخدمه (السويفت كوين) نفسها، وقد كان فريق (دانيال برونو) خلف هذا المشروع فبدلا من استخدام التعدين كما في حالة البيتكوين فيمكنك الحصول على عملة (السويفت كوين) أن تقوم بشراء أو بيع أو امتلاك وصلة مباشرة، ويرجع السبب وراء فكرة الوصول المباشرة إلى أن عملة (سويفت كوين) تستخدم كطريقة للدفع في حالات السداد

[1]– جوشوا بارون، تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي، للعام الناشر مؤسسة RNDA، كاليفورنيا، 2015، ص 15

[2]– المرجع نفسه، ص 12.

بالوصلات المباشرة أو كرأس مال في شكل كوبون. وعلى الرغم من ظهورها في عام 2011 إلا أن فريق (برونو) لم يطلق علامتها التجارية إلا في عام 2013.[1]

– الريبل (Ripple): في عام 2013 ظهرت عملة الريبل بهدف تسهيل عملية الدفع وتبسيطها من خلال انشاء عمليات تحويل شفافة بدون الحاجة إلى طرف ثالث ومن هنا جاءت فكرة الريبل التي صممت وأنشأت تحديدا للعالم المصرفي والاختلافات بين البيتكوين والريبل) كثيرة بداية من حقيقة (الريبل) الموجة إلى البنوك والمصارف لتحويل الأموال بمختلف العملات (مع أخذ الريبل كعملة أساسية أكثر م ن كونها رقمية مشفرة. ونظرا لاتصالها الوثيق بالنظام المصرفي التقليدي فإن (للريبل)شبكة مركزية بدلا من الشبكة الغير مركزية للبيتكوين تعمل التكنولوجيا المقترحة من (الريبل) من خلال مساعدة البنوك على إرسال الأموال في وقت قصير ومن خلال شبكة مالية جديدة تامة و أكثر كفاءة، وتهدف من وراء ذلك إلى مساعدة الناس على استخدام خدم ات مالية بدون أي تأخير وبدون تكلفة باهظة.

– الإيثيريوم (Ethereum) شهد عام 2015 مولد نظام جديد ومختلف وهو (Ethereum) بدأ التطوير الأول للإيثيريوم في عام 2013 عندما أعلن مخترعها (فيتاليك بوتيرين) عن فكرة إنشاء نظام ذكي يمكنه العمل من خلال الإيثيريوم) الذي يتم دفعه عند إكمال العقود الذكية ثم أضي العامين التاليين في العمل على تحويل هذه الرؤية إلى واقع وتحويل الإيثيريوم إلى منصة بدلا من مجرد عملة رقمية مشفرة تعمل كنظام من خلال كود خاص بها. ولكن الجانب الأكثر ثورة في تقديم (الإيثيريوم) هو إضافة العقود الذكية مما يسمح للمستخدمين بإنشاء عقود رقمية وتكنولوجية بالكامل تكون أكثر كفاءة من المعايير التقليدية. وبحلول عام 2019انتشرت العملات الرقمية حول العالم وزادت تطبيقاتها أكثر، كما أن عدد ماكينات الصراف الآلي للبيتكوين حول العالم وقد زادت إلى نحو 500 ماكينة

[1] جوشوا بارون، المرجع السابق، ص 14.

في بداية عام 2016 ووصلت إلى 900 ماكينة بنهاية نفس العام. وبدأت بعض الدول كالأرجنتين وسويسرا تقبل البيتكوين كوسيلة للدفع في رحلات القطار ومحلات الألعاب.

– بيتكوين كاش (Bitcoincach) بدأت زيادة شهرة العملات الرقمية في التسبب في حدوث ازدحام مع الأعداد الضخمة من المجموعات مما أدى إلى إبطاء سرعة المعاملات فقد اشتكي بعض المستخدمين من اضطرارهم للانتظار حتى أربعة أيام لتلقي تأكيد إتمام عملية التبادل، فقرر (شيشيت) وفريق المطورين إلى إطلاق تقنية (بلوكشين)جديدة بقواعد معدلة واطلقوا عليها بيتكوين كاش) في عام 2017.

الفرع الثالث: أنواع العملات الرقمية وخصائصها

أولا: أنواع العملات الرقمية

تعددت وتنوعت العملات الرقمية المشفرة، ومعظمها مبنية على مبدأ عملة البيتكوين ومستنسخة منها، والفروق بينهما غالبا يسيرة، بعضها متعلق بالوقت الذي تستغرقه عملية التداول، وبعضها متعلق بطريقة التعدين والتوزيع، وبعضها متعلق بخوارزميات الهاش (وهي تلك الخوارزميات المسؤولة عن عملية التشفير)، و يوجد عدد محدود من هذه العملات يمكن وصفها بالرئيسية بناء على عدد المتعاملين بها، واتساع نطاق المواقع التي تقبلها، وعدد الأماكن التي يمكن من خلالها استبدال العملة الرقمية بالعملات الورقية، وبلغت العملات الرقمية البديلة في الوقت الحاضر عددا كبيرا وصل إلى 711 عملة رقمية. ومن أبرز و أشهر هذه العملات ما يلي:

1– البيتكوين: وهي أشهر العملات الرقمية وأوسعها انتشارا وعبارة البيتكوين تطلق على ثلاثة أمور:

(BTC) وحدة العملة: ويرمز لها في الأسواق المالية

" وتتجزأ إلى وحدات أقل:

- ميللي بيتكوين وتساوي 0.001 جزءا من عملية البيتكوين.m BTC
- مايكرو بيتكوين وتساوي 0.000001 جزءا من عملة البيتكوين .
- ساتوشي وتساوي 0.0000001 جزءا من عملة البيتكوين .Satoshi

2- الشبكة الإنترنتية "البروتوكول" التي تعتمدها هذه العملة في الإنتاج والتعامل.

3- البرامج المساعدة في التعامل بها.[1]

4- لايتكوين (Lite Coin) أنشأت في أكتوبر 2011 م وهي من أوائل العملات الرقمية البديلة، وتتميز عن البيتكوين بان عملية التعدين فيها أسهل و أرخص، كما تتصف بأنها أسرع في التبادل من البيتكوين وقد قيل عنها: إذا كانت البيتكوين هي العملة الرقمية الذهبية، فإن اللايتكوين هو العملة الفضية.[2]

3- نيمكوين (Name Coin) أنشأت في إبريل 2011م، وتعتمد على تقنية البيتكوين مفتوحة المصدر، تتميز بالندرة العالمية، واللامركزية، والأمن، والخصوصية.

4 - بيركوين (Peer Coin) أنشأت في أغسطس عام 2012 وهي تعتمد كأغلب العملات الرقمية إلى بروتوكول الإنترنت (الند للند) ولكنها تمتاز بكفاءة التعدين، وتحسين الأمن والضمانات، وتحتل المرتبة الرابعة بين العملات الافتراضية في القيمة السوقية.

5- نوفاكوين (Nova Coin) أنشأت في فبراير عام 2013م، وتستند إلى رمز المصدر المفتوح، ولكنها تختلف في كونها تدمج برامج الحماية داخل نواة العملة، مما يمنع الاعتداء من قبل مجموعات التعدين والتنقيب. 6- فيذركوين (Feather Coin) وهي عملة رقمية تتميز بضبط صعوبة التعدين في كثير من الأحيان، كما تتميز أيضا بأنه يتم تحديثها

[1]- الأحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الالكترونية Introduction, Mastoring bitcoins EBook, Chapoter Andreas M.Anotonopoulos ، ص 10.

[2]- النقود الافتراضية، تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي، ص 15.

بانتظام لدمج المميزات والتحسينات الجديدة فيها، بما في ذلك الحماية من سوء المعاملة الناتج عن التعدين الجماعي.[1]

7- زيكاش (ZCash) تم تدشين البروتوكول في عام 2016 م، وتتميز بخاصية حماية إخفاء هوية المرسل والمتلقي، وقيمة جميع المعاملات على بلوكات خاصة لا يمكن الاطلاع عليها إلا لمن لديهم المفتاح الصحيح.

8- الريبل (Ripple) تستعمل عملة الريبل للربط بين البنوك وخدمات الدفع وتبادل الأصول الرقمية والشركات.

9- بيتكوين كاش (BCH) تحتل المركز الرابع بين العملات الرقمية وتسبقها في القيمة السوقية عملة البيتكوين ثم الأثيثريوم ثم الريبل وهي ناتجة عن انقسام البيتكوين.

10-الايثيريوم (Ethereum) هي ثالث و أكبر وأفضل و أفضل العملات الرقمية للاستثمار من حيث الحجم والقيمة السوقية وأحدثت ضجة بالعالم حيث قفز الايثيريوم خلال أول خمس شهور من مستوى 10 دولار إلى أكثر من 400 دولار للوحدة الواحدة.

11- إيوس (EOS) أطلقت عمل ايوس خلال شهر يوليو عام 2017 م، طورتها شركة (Block.one) التركز على التطبيقات اللامركزية (Dapps) والعقود الذكية والشركات المستقلة اللامركزية.

ثانيا: خصائص العملات الرقمية

من أبرز خصائص العملات الرقمية الرئيسية (البيتكوين) وفي الغالب تنطبق على جل أنواع العملات الرقمية، أنها:

[1]- http://www.feathercoin.com/about/ تم الاطلاع بتاريخ 12/ 06/ 2022 على الساعة 22:00.

1- عملة رقمية تخيلية ليس لها أي وجود مادي ملموس (فيزيائي) وليس لها أي قيمة ذاتية.

2- عملة غير نظامية، بمعنى أنها غير مدعومة من أي جهة رسمية أو من مؤسسة أو منظمة دولية.

3- يتاح لجميع المتعاملين بها إمكانية تعدينها بحسب إمكاناتهم التقنية والفنية.

4- تستخدم من خلال الانترنت فقط، في نطاق المؤسسات والمواقع الالكترونية والشركات التي تقبل التعامل بها.

5- يمكن تبادلها بالعملات الورقية الرسمية، مثل (الدولار واليورو)، بعمليات مشفرة عبر الانترنت، وبواسطة موقع متخصصة أو أجهزة صراف آلية خاصة.

6- تتم عمليات التبادل التجاري بواسطتها من شخص لآخر بصورة مباشرة، دون حاجة لتوسيط البنك (الند للند).

7- لا يوجد حد معين أو سقف محدد للإنفاق أو الشراء، كما في بطاقات الائتمان المختلفة.

8- عدم إمكانية الجهات الرقابية تتبع أو مراقبة العمليات التجارية التي تتم بواسطتها.

9- عدم قدرة السلطات النقدية في أي دولة، على التحكم في عرضها أو سعرها.

10- نظرا لطبيعتها اللامركزية، فهي تعتبر آلية ملائمة للشراء والبيع بطريقة سلسة وسريعة.

المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية المترتبة على استخدام العملات الرقمية المشفرة

نظرا لدور النقود الرقمية الملموس في التبادل التجاري الدولي، وبخاصة في المعاملات المالية، ولأنها أصبحت واقعا معيشيا ومؤثرا في الساحة الدولية، ولأن التوسع في استخدام

هذه النقود سينتج عنه عدد من الآثار اقتصادية المختلفة السلبية منها والايجابية، يأتي هذا المحور لاستعراض أهم هذه الآثار.

-الأثر على عرض النقود

من المتوقع أنه في حال نجاح وانتشار العملات الرقمية، فإنها ستؤثر بشكل ملموس في المتغيرات الاقتصادية الآتية:[1]

أ- العرض الكلي للنقود: على المستوى الدولي، لأنها تتيح وسائل تبادل إضافية على المستوى الدولي إضافة للموجود في الساحة والمصدر من قبل دول العالم، والمتمثل في العملات الورقية المتداولة، وهذا قد يسهم في زيادة معدلات التضخم العالمي.

ب- توليد النقود: ستتأثر قدرة الجهاز المصرفي في كل دولة على توليد النقود، فطبيعة النقود الرقمية وآلية تبادلها (مع أنها افتراضية فقط) لا تتيح إمكانية توليد النقود، لأنه يتم نقل كمية النقود الموجودة من مالك لآخر ومن محفظة لأخرى.

ج- حجم النقود داخل الاقتصاد: حيث يزداد حجم النقود المتداولة خارج النظام المصرفي، ولأن هذه النقود لن تدخل ضمن مقاييس البنك المركزي لحجم النقود، فسينتج عنها زيادة في العرض الكلي للنقود داخل الاقتصاد، وهي غير مأخوذة في الحسبان عند اتخاذ السياسات النقدية.

-الأثر على السياسة النقدية والسياسة المالية

مع ظهور النقود الرقمية وانتشارها، فقد تفاوتت آراء المتخصصين الاقتصاديين حول الأثر المتوقع لهذه النقود، وخاصة على قدرة البنوك المركزية في إدارة واستخدام أدوات

[1]- عبد الله بن سلمان بن عبد العزيز الباحوث، النقود الافتراضية "مفهومها، أنواعها، آثارها الاقتصادية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 01، ص 60.

السياسة النقدية، ومدى فاعليتها في إحداث الآثار المطلوبة. وأيضا للنقود الرقمية أثرا ملموسا على السياسة المالية، عن طريق تأثيرها على حجم الإيرادات الضريبية المتوقعة، وذلك لصعوبة مراقبة الصفقات والتبادلات التجارية التي تتم من خلال الأنترنت.

-الأثر على السياسة النقدية

بما أنه تم تصميم النقود الرقمية كنظام لا مركزي فلا توجد سلطة نقدية مركزية تتحكم في إنشائها، كما يمكن شراؤها من خلال منصات مختلفة، وبالتالي فهي موجودة خارج بيئة الدفع المنظم، ولهذا فإن عرض النقود لا يعتمد على السياسة الأدبية لأي بنك مركزي، بل يتطور بناء على نشاط المستخدمين في عملية تعدين هذه العملات الإنشاء عملات جديدة، وبناء عليه فإن العرض من هذه العملات محدد بوضوح وهو ما يعني أنه من الناحية النظرية، لا يمكن تغييره من قبل أية سلطة مركزية أو جهة تريد إصدار نقود إضافية.

وقد يسبب ذلك مشكلة بالنسبة إلى البنوك المركزية، حيث أن سياستها النقدية لا يمكن أن تؤثر على العملة الرقمية على نحو فعال. فمع زيادة انتشار العملات الرقمية وعدم تفاعل البنوك المركزية مع هذا الموضوع على أنه أمر واقع، فإنها قد تفقد السيطرة على العرض التقدي، وبالتالي تفقد السيطرة على واحدة من أهم الأدوات الرئيسة تحت تصرفها لتنظيم التضخم أو الحفاظ على استقرار الأسعار، وبالتالي سيكون لزيادة الطلب على العملة الرقمية كعملة موازية عواقب كبيرة على المتغيرات الاقتصادية الكلية.[1]

-الأثر على السياسة المالية

من المتوقع أن يكون للنقود الرقمية أثرا ملموسا على السياسة المالية، عن طريق تأثيرها على حجم الإرادات الضريبية المتوقعة، وذلك لصعوبة مراقبة الصفقات والتبادلات

[1]- أسامة محمد بدر، ثورة النقود الرقمية واثرها على السياسة النقدية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 2020، ص 261.

التجارية التي تتم من خلال الأنترنت، وبين الطرفين المتعاملين مباشرة (الند للند) ومن دون وسيط مالي (البنك، أو شركات الائتمان). مما يزيد من فرص التهرب الضريبي والجمركي، ويعمق ظاهرة الاقتصاد الحفي، ويؤثر في السياسات الاقتصادية بشكل عام.[1]

-التأثير على الأسواق المالية

يمتد أثر العملات الرقمية على الأسواق المالية من خلال[2]:

- **التأثير على استقرار نظم المدفوعات والأسواق المالية:**

من المتوقع أنه في حال انتشار النقود الرقمية، وزيادة أهميتها الاقتصادية بحيث تصبح الآلية الرئيسة التسوية المدفوعات، وبخاصة التبادلات الدولية، ومع نمو وتطور التجارة الإلكترونية، فإن حجم النقود في الاقتصاد سيتعذر تحديده، وذلك نتيجة لعدم خضوع هذه النقود لإشراف مباشر من قبل السلطات النقدية ، الأمر الذي يؤثر سلبا في الأجل الطويل على آلية سير نظم المدفوعات، وهذا بالتبعية يؤثر على استقرار الأسواق المالية، كما أن ذلك سيساهم أيضا في عدم دقة قياس معدلات سرعة دوران النقود.

- **اتساع الهوة بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي**

مع تزايد التعاملات المالية بالنقود الرقمية تتزايد الهوة بين الاقتصاد الحقيقي الذي يتم فيه إيجاد و تبادل السلع والخدمات، وبين الاقتصاد المالي الذي تباع وتشترى فيه المنتجات المالية لغرض رئيسي، وهو الربح المالي فقط من فروقات الأسعار، وقد قدرت إحدى الدراسات أن حجم النقود في الاقتصاد المالي فوق حجمها في الاقتصاد الحقيقي من ثلاثين إلى خمسين مرة.

---

[1]- عبد الله بن سلمان بن عبد العزيز الباحوث، مرجع سابق، ص 52.

[2]- سطاح مصطفى، أثر تقلبات العملات الرقمية على اسعار صرف العملات الدولية، المركز الجامعي عين تموشنت، 2019/2018، ص 42-44.

المبحث الثاني: مدخل عام حول عملة البتكوين

البيتكوين هي عملة رقمية مشفرة، يمكن مقارنتها بالعملات الأخرى مثل الدولار، لكن مع عدة فوارق أساسية، من أبرزها أن هذه العملة هي عملة افتراضية بشكل كامل تتداول عبر الأنترنت فقط من دون وجود فيزيائي لها، كما أنها تختلف عن العملات التقليدية بعدم وجود هيئة تنظيمية تقف خلفها، ولكن يمكن استخدامها كأي عملة أخرى للشراء عبر الأنترنت أو حتى تحويلها إلى العملات التقليدية.

المطلب الأول : الإطار المفاهيمي لعملة البتكوين

وبدأت فكرة العملات الرقمية منذ عدة سنوات، وهي نوع من العملات المتاحة فقط على شكل افتراضي، ولها خصائص مماثلة للعملات المادية، فقط كان هناك العديد من المحاولات، ولكن لم تظهر على أرض الواقع، إلى أن ظهرت البيتكوين لتجذب الأنظار، وأصبحت من أهم العملات الرقمية.

الفرع الأول: تاريخ نشأة البيتكوين

يرجع ظهور هذه العملة إلى سنة 2008 على يد شخصية أطلق على نفسه إسم" ساتوشي ناكاموتو (Satoshi Nakamoto)"، حيث أنشأ موقعا إلكترونيا نشر فيه ورقة عمل بعنوان : البيتكوين نظام مالي إلكتروني من الند للند. بين فيه طريقة عمل هذه العملة، وخصائصها. وفي سنة 2009 استطاع "ساتوشي" أن ينتج أول عملة بيتكوين عن طريق عملية حاسوبية معقدة، وقام بصرف هذه العملة بطريقة الند للند بينه وبين شخص آخر يعتقد أنه المبرمج الفعلي لهذه العملة، وقدرت قيمة عملة البيتكوين آنذاك مقابل الدولار الأمريكي بـ 1302.03 وحدة بيتكوين مقابل دولار واحد.

ثم قفز سعر عملة البيتكوين الواحدة إلى 900 دولار سنة 2013، وهي سنة شهدت فيها العملة تذبذبات، وقد أدى اختراق نظام أحد منصات تبادل عملة البيتكوين إلى خسارة قدرت بحوالي 500 ألف وحدة بيتكوين ملك للمتعاملين و100 ألف وحدة من عملات

المنصة نفسها، الأمر الذي أثر على موثوقيتها فنزلت قيمتها مجددا إلى حوالي 300 دولار سنة 2015.[1]

في ديسمبر 2015 قامت مجلة "وايرد و موقع جيزمودو" بتحقيقات إدعاءات رجل الأعمال الأسترالي كريغ ستيفن رايت نه مؤسس البيتكوين، وذلك استنادا إلى نصوص ورسائل بريد الكتروني وسجلات مالية مسربة.[2]

الفرع الثاني: تعريف البيتكوين

البيتكوين شكل رقمي من النقود عكس العملات الورقية المعتاد عليها، ويوجد عدة تعريفات متشابهة لبعضها من بينها ما يلي:

تعرف البيتكوين بأنها: "عملة افتراضية إلكترونية تشفيرية يمكن مقارنتها بالعملات الرسمية المستخدمة حالية كالدولار واليورو"، ولكن مع عدة فروق جوهرية من أبرزها أنها عملة إلكترونية بشكل كامل يتم التداول بها عبر الأنترنت فقط من دون وجود فيزيائي لها. كما أنها تختلف عن العملات التقليدية في عدم وجود سلطة مركزية، أو بنك مركزي يقوم بإصدارها.[3]

وفي تعريف أخر هي: "عملة رقمية ذات صفة مجهولة anonymes، بمعنى أنها لا تمتلك رقما متسلسلا ولا أي وسيلة أخرى تتبع ما تم إنفاقه للوصول إلى البائع أو المشتري،

[1]– صالح بوبشيش، أحمد أمداح، عملة البتكوين حكم التعامل بها في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، مجلة الحياء، العدد 19، 2019، ص 325.

[2]– عز الدين شرون، مصطفى بوبكر، العملات المشفرة مستقبل المعاملات المالية، البتكوين نموذجا، مجلة المنهل الاقتصادي، 2018، ص 39.

[3]– عبد الجبار كعيبوش، النقود المشفرة (البتكوين ومشتقاتها)، بحث في حقيقتها وتخريج احكامها الفقهية، مجلة الشهاب، 2018، ص 52.

مما يجعل منها فكرة رائجة لدى كل من المدافعين عن الخصوصية، أو بائعي المنتجات المشبوهة".[1]

كما عرفت أيضا بأنها: "عملة رقمية افتراضية (ليس لها كيان مادي ملموس أو وجود فيزيائي) منتجة بواسطة برامج حاسوبية، لا تخضع للسيطرة أو التحكم فيها من جانب بنك مركزي أو أي إدارة رسمية دولية يتم استخدامها عن طريق الأنترنت في عمليات البيع والشراء أو تحويلها إلى عملات أخرى، وتلقى قبولا اختياريا لدى المتعاملين فيها".[2]

من خلال ما سبق يمكن تعريف البيتكوين بأنها عملة رقمية ونظام دفع يستخدم تكنولوجيا غير مركزية العمليات دفع آمنة وتخزين النقود دون تدخل من أي سلطة أو مؤسسة مالية، ويتم تسجيل كافة عمليات البيتكوين في سجل يسمى بالبلوك شن Block Chaine 3.14.

الفرع الثالث: خصائص البيتكوين

تتسم البيتكوين بأنها عملة ليست فيزيائية، وإنما عبارة عن أرقام ورموز تنتقل بين المحافظ الإلكترونية " .Wallet E " للأشخاص بطرق يتعذر فيها تتبع حيثيات البيع والشراء أو هوية المتعاملين بها، وهو ما جعلها من أكثر العملات الرقمية تداولا في مجال حركة الأموال المشبوهة حول العالم، ومن خصائصها ما يلي:

– عملة رقمية تخيلية ليس لها أي وجود مادي ملموس" فيزيائي"، وليس لها أي قيمة ذاتية.

– عملة غير نظامية؛ بمعنى أنها غير مدعومة من أي جهة رسمية أو مؤسسية، أو منظمة دولية.

– يتاح لجميع المتعاملين كما إمكانية تعديتها بحسب إمكاناتهم الفنية و التقنية.

[1]– لامية طالة، العملة الافتراضية البتكوين "المفهوم، الخصائص، المخاطر على الاقتصاد العالمي"، مجلة آفاق للعلوم، 2019، ص 645.

[2]– أنس ابراهيم جاموس، النقود الافتراضية (البتكوين نموذجا)، جامعة الشارقة، 2019، ص 20.

– تستخدم من خلال الإنترنت فقط، وفي نطاق المؤسسات والشركات والهيئات والمواقع الإلكترونية التي تق بل التعامل بهما.

– يمكن تبادلها بالعملات الورقية الرسمية؛ مثل الدولار والأورو والدينار، بعمليات مشفرة عبر الإنترنت، و بواسطة مواقع متخصصة أو أجهزة صرافة آلية خاصة.

– تتم عمليات التبادل التجاري بواسطتها من شخص لآخر بصورة مباشرة، دون حاجة لتوسيط البنك "الند للند".

– لا يوجد حد معين أو سقف محدد للإنفاق أو الشراء، كما في بطاقات الائتمان المختلفة.

– عدم إمكان الجهات الرقابية تتبع أو مراقبة العمليات التجارية التي تتم بواسطتها.

– عدم قدرة السلطات النقدية في أي دولة، على التحكم في عرضها أو سعرها.

– نظرا لطبيعتها اللامركزية، واعتمادها على التقنية و تجاوبها مع مستجداتها وتطوراتها، فهي تعتبر آلية ملائمة للشراء والبيع بطريقة سلسة و سريعة.[1]

بما أن عملة "بيتكوين" الكترونية نجد أن السوق الالكتروني هو أكبر سوق للتعامل بها؛ إذ تتأكد الحاجة إليها في السوق الالكتروني، لسهولة تداول العملة وتحويلها الكترونيا، فلا حساب بنكي مطلوب ولا بطاقة ائتمان تحدد الشركة المانحة لها عن طريق البنك شروط الحصول عليها والتعامل بها"، فبمجرد حصول الطرفين على محفظة بتكوين الكترونية يستطيعان تحويل العملات الإلكترونية بينهما في أي وقت، وبأي كمية، ومن أي مكان،

[1]– عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث، مرجع سابق، ص 31.

وبسرعة عالية لا تزيد بأي حال عن عشر دقائق هي ما يسمى بوقت التحقق Proof of work " الذي يقوم به المعدنون.[1]

- عملة تخيلية ليس لها أي وجود فيزيائي وليس لها أي قيمة فعلية.

- عملة غير نظامية بمعنى أنها غير مدعومة من أي جهة رسمية أو مؤسسية؟

- تستخدم من خلال الأنترنت فقط، وفي نطاق المؤسسات التي تقبل التعامل بها.

- يمكن تبادلها بالعملات الورقية مثل الدولار والأورو بعمليات مشفرة عبر الأنترنت؛

- عمليات التبادل التجاري تتم من شخص لآخر بصورة مباشرة دون حاجة لتوسيط البنك.

- اتجه العديد من الأشخاص إلى استخدام البيتكوين في الكثير من المعاملات مع تزايد الثقة فيها، علاوة على ذلك تحصل الكثير من المؤسسات الناشئة على تمويلها من البيتكوين، ولعب قبولها عالميا دورا هاما في زيادة قيمتها بشكل كبير، ومع تزايد التعاملات بها في نظام البلوك شن جعلها ذات قيمة ثمينة وأظهر مدى رغبة الأفراد في استخدامها في تعاملاتهم المالية أو الاستثمار فيها.

الفرع الرابع: تطور سعر البيتكوين

شهد سعر البيتكوين تقليا ملحوظا في السنوات الأخيرة، حيث بلغ أول سعر تداول بها 0.001 دولار أمريكي للبيتكوين الواحد، حيث كان نشاط التبادل لهذه العملة في بداية ظهورها بطيء جدا، ثم تجاوز الدولار الواحد لأول مرة في 9 فيفري 2011 ليصل إلى 1.1

[1]- منصات المعاملات البديلة والعملات الرقمية بين حرية التداول وإشكاليات الرقابة، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، 2018، ص 06.

دولار، وبدأ في النمو خلال السنوات ليصل إلى 1131.97 دولار مع نهاية سنة 2013، ولكنها عاودت الهبوط بشكل حاد لتصل إلى حوالي 428 دولار نهاية سنة 2015.[1]

ومنذ بداية 2017 ونظرا لأن المستثمرين ووسائل الإعلام قد أولوا اهتماما كبيرا للعملة نتيجة الحلول التقنية التي منحتها في تنفيذ العمليات، ارتفعت وحققت مستويات قياسية حيث بلغت 19497 دولار في شهر ديسمبر 2017، وانخفض السعر خلال 2018 أكثر من 50%، لتشهد ارتفاع في جوان 2019 لتتجاوز 13700 دولار وهو أعلى مستوى منذ آخر صعود كبير سنة 2017.

وبقي سعر البيتكوين خلال هذه السنوات الأخيرة 2018-2020 في تذبذب مستمر ليصل في وقتنا الحالي 12 نوفمبر 2020 سعر التداول 11556.4 دولار أمريكي للبيتكوين الواحد.

الفرع الخامس: العوامل المؤثرة على سعر البيتكوين

التقلبات في السعر تعتمد على المضاربات والمقامرة والتكهنات، لذلك عنصر الخسارة كبير جدا، لذا فالولايات المتحدة والصين تمنع التداول بهذه العملية، في حين ألمانيا وفرنسا تسمح بالتعامل بها. وفيما بعض العوامل المؤثرة على سعر البيتكوين:[2]

أ- اللوائح التنظيمية والتشريعية، والاعتراف الدولي:

أشارت العديد من الدراسات التجريبية إلى أن الأسعار تستجيب بشكل سريع إلى أي قرار بشأن تنظيم العملات الافتراضية. فمنذ ظهور هذه العملات بذلت الحكومات جهودا كبيرة لإعطاء إطار تنظيمي للعملات الافتراضية، فكان من المرحب بها، وكان منها من

[1]- صلاح الدين النعاس، عبد الرحمان بن سانية، العملة الافتراضية البتكوين ومعنويات المستثمرين، أية علاقة؟، مجلة الاستراتيجية والتنمية، 2020، ص 118

[2]- المرجع نفسه، ص 120.

اتخذ موقف عدواني اتجاهها، مثل الصين وكوريا، وبالتالي فإن عدم الوضوح في التنظيم يزيد من تقلبات الأسعار.

ب- العوامل التقنية:

على الرغم من أن البيتكوين عملة لا مركزية، إلا أن بعض القرارات المتعلقة بطريقة عملها وتداولها وتطورها تؤثر على سعرها، عادة ما يتم إنشاء البرامج التي يجري فيها تداول البيتكوين من قبل المطورين و تدار من قبل المعدنين، وبالتالي فإن زيادة عدد المعدنين للعملة يؤدي إلى ارتفاع عددها ويؤثر على قيمتها، ذلك لما يترتب عليها من تكاليف عالية مرتبطة بالأجهزة واستهلاك الطاقة الكهربائية[1].

ت- الأخبار والتصريحات:

تمثل الأخبار المتعلقة بالبيتكوين أحد أهم العوامل المحددة للعملة، وتكون تلك الأحداث والتصريحات من الشخصيات المهمة سلاح ذو حدين، حيث أن الأخبار السيئة تؤدي إلى تشكيك المستثمرين في عملة البيتكوين. وبالتالي يتوجه المستثمرين إلى بيعها، مما يترتب عليه اتخاذ العملة لمنحني هبوطي، كما أن العكس صحيح عند الأخبار الداعمة لعملة البيتكوين.

ث- العوامل السلوكية:

إن العوامل السلوكية للمستثمرين ومعنويا عم تلعب دورا محوريا عند اتخاذ القرار الاستثماري في عملة البيتكوين، ففي بعض الفترات يكون أداء البيتكوين غير مرتبط بالظروف ذات الصلة، ومرتبط بالتحيزات السلوكية التي يرتكبها المستثمر. أبرزها سلوك القطيع، حيث أن الهدف الرئيسي للمستثمرين والمضاربين خاصة الصغار هو تحقيق أكبر

[1] صلاح الدين النعاس، المرجع السابق، ص 119.

قدر من الربح في أقل وقت ممكن، لذا بمجرد ارتفاع البيتكوين يسارعون في عرض العملة للبيع، مما يسبب هبوط شديد في سعرها، وإذا ما هبط السعر يسارعون للشراء، مما يرفع سعرها من جديد.

الفرع السادس: مزايا وعيوب عملة البتكوين

أولا: مزايا عملة البتكوين

تشمل مزايا عمل البتكوين على الآتي:

– الرسوم المنخفضة :تتميز عملة البتكوين أن المتعامل فيها لن يلزم بدفع أية مصاريف أو رسوم على النقل والتحويل كالتي تفرض من خلال القنوات التقليدية لنقل الأموال البنوك وشركات بطاقات الائتمان فلن يكون هناك حاجة لوجود بسيط بين العميل وبين التاجر لنقل المال والذي يخصم نسبة منه لأن العملة لم تنتقل بل رمز العملة هو ما خرج من محفظة المشتري ودخل الى محفظة البائع بما يسمى بعملية الند للند، إضافة إلى أن التجار لديهم وحدات للمساعدة في معالجة المعاملات وتحويل البتكوين الى عملات رسمية وإيداعها في حسابات البنوك الخاصة بهم مباشرة وبشكل يومي ولأن هذه الخدمات خاصة بالبتكوين فتكون بمصاريف أقل بكثير من بطاقات الائتمان.

– الشفافية والحيادية: تتميز هذه العملة بوجود دفتر حسابات عام عالمي يحتوي على جميع عمليات البتكوين التي تم تنفيذها بالكامل يطلق عليه blokchainوهو برنامج معلوماتي مشفر بتولي مهمة تسجيل موحد للمعلومات على الشبكة.

ويضم دفتر الحسابات هذا سلسلة مما يسمى كتلا تحتوي كل كتلة على قائمة من العمليات فضلا عن التوقيع الالكتروني للكتلة السابقة المكونة لدفتر الحسابات اذ يتم ربط كل كتلة بسابقتها، مما يعطي صورة شاملة عن كل ما يحصل في المنظومة بأكملها حيث يشاهد الجميع وشفافية تامة حركة تنقل العملة بين المحافظ وعدد وحدات البتكوين التي

يمتلكها صاحب المحفظة، لكن في الوقت نفسه لا يستطيع أحد أن يعرف هوية مالكها وهذا يعني اعتراف جميع المشاركين بوجود هذه النقود وانتقال ملكيتها، فهو بمثابة ما يسمي دفتر الأستاذ أحد السجلات المحاسبية الاساسية لكن دفتر الحسابات هذا مؤمن من خلال نظام تشفير بحيث لا يمكن لأحد أو منظمة أن يتحكم أو يتلاعب ببروتكول البتكوين.[1]

– السرعة والخصوصية والسرية: نظرا لطبيعتها الخاصة، فلا يمكن مراقبة عمليات البيع والشراء التي تتم بواسطتها أو التدخل فيها، وهذه نقطة ايجابية لمن يريد الخصوصية، كما أنها تقلل من سيطرة الحكومات والبنوك على العملة، حيث يمكن نقلها في أي وقت والى أي مكان في العالم، و بخصوصية تامة ودون أن تمر على أي هيئة رقابية أو بنك ومن جهة أخرى فانه يمكن امتلاك العديد من حسابات ومحافظ البتكوين دون أن تكون متصلة باسم أو عنوان أو أي معلومة عن ممتلكاتها.

– العالمية: فهي لا ترتبط بموقع جغرافي معين فيمكن التعامل معها وكأنها عملة محلية، لأنها متوافرة على مستوى العالم، ولا توجد دولة تستطيع أن تحظرها لأنها لا تخضع لسيطرتها أساسا، وبالتالي لا يمكن الأحد حجز هذه التعاملات أو التحويلات، كما لا يمكن أن تتعرض لها التحويلات بالعملات التقليدية إذ كانت مشكوكة فيها، أو كانت تتم لسداد معاملات غير قانونية، لأن مالكها هو الوحيد الذي لديه السلطة على تحديد آلية ومكان ونوع استخدامها.[2]

– الندرة: من مزايا هذه العملة أيضا الندرة لأنه تم تصميم النظام لجعل أعداد البتكوين محددة اذا خطط مخترعها لإصدار 21 مليون وحدة فقط لغاية 2040 بمعنى أن عملية الحصول على وحدات جديدة عن البتكوين سوف تتباطا إلى أن تتوقف تماما في غضون

[1]– محمود هند فالح، الحكم الشرعي والقانوني للعملة الافتراضية (البتكوين)، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 04، العدد 03، الجزء الأول، ص 143-144.

[2]– عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث، مرجع سابق، 22.

بضعة عقود والغاية من ذلك هو الحفاظ على قيمتها من التضخم والذي يعد واحدة من أكبر المشاكل التي تعاني منه العملات الأخرى المستخدمة في جميع انحاء العالم إذ تفقد جميع هذه العملات مع مرور الوقت القوة الشرائية بمعدل قليل من النسبة المئوية سنويا مما يدفع الحكومات الى طباعة المزيد من الأموال، والذي يؤدي بالنتيجة الى تعرضها إلى مخاطر التضخم.[1]

– انخفاض خطر الانهيار: وتعتمد العملات العادية على الحكومات التي تفشل أحيانا في بحماية عملتها، مثل هذه الأحداث إما تسبب التضخم المفرط أو انهيار كامل للعملة والتي يمكن أن تمحو وفورات من العمر في اليوم، لا يتم تنظيم بتكوين من قبل أي حكومة واحدة. انها عملة عالمية افتراضية.

ثانيا: سلبيات عملة البتكوين

على الرغم من المزايا التي تحققها عملة البتكوين الا أن لها العديد من السلبيات ومنها:

– تكلفتها العالية تتطلب اللامركزية والبنية التحتية المعقدة للتنقيب عن البتكوين أن يقوم الكثير من المنقبين بتسخير مواد مهمة من أجل الحفاظ على النظام العام للعملة وتأمينه، وكلما زاد عدد المنقبين زادت الصعوبة الحسابية للتنقيب عن البتكوين وهذا الأمر يحتاج إلى أجهزة مطورة لأغراض خاصة وتحديدا للتنقيب عن بتكوين، مما يؤشر سلبا على البيئة وبطرق مختلفة إذ أن الأجهزة المستخدمة لهذا الغرض تستهلك قدرا كبيرا من الطاقة ويمكن تخيل مقدار ما تم اتفاقه على تشغيل أجهزة حواسيب لا تعد ولا تحصى حول العالم، فأصدار بتكوين واحد يحتاج الى سوبر كمبيوتر يكلف كهرباء وتبريد وإجارة تساعد على الاستقرار النسبي كي لا يتضرر الناس والاقتصاد.

[1]– محمود هند فالح، الحكم الشرعي والقانوني للعملة الافتراضية (البتكوين)، مرجع سابق، ص 145.

– تذبذب سعر العملة: يشكل سعر العملة الافتراضية البتكوين وتقلباتها الكبيرة مشكلة كبرى للمتعاملين بها لأسباب عديدة منها انها لا تستند الى اية أصول أو تقييمات عادلة يمكن الاستناد اليها في توقع انخفاض أو ارتفاع سعر هذه العملة، فهي تعتمد على المضاربات والتكهنات والمراهنات، كما أن القيمة الكلية البتكوين في التداول وعدد الأعمال التي تستخدم فيها هذه العملة لا تزال صغيرة نسبيا مقارنة بما يمكن ان تكون عليه مما تؤثر سلبا في السعر وبشكل ملحوظ، لذا فان عنصر الخسارة كبير جدا لأنها تفتقد الى الاستقرار النقدي والذي هو أهم أهداف النظام النقدي لأي دولة وذلك لا يعني الا يحدث هوه العملة ما في مرحلة ما وإنما المقصود بالاستقرار هو القدرة على التنبؤ المعقول لاتجاهات العملة اذا فان البنوك المركزية تحاول وضع استراتيجيات تساعد على الاستقرار النسبي كي لا يتضرر الناس والاقتصاد .

– مخاطر قانونية : يكشف التعامل بالعملة الافتراضية البتكوين مخاطر كثيرة فطبيعة هذه العملة المشفرة والتي تكون غير مرئية جعلها أداة جذابة ومريحة للمجرمين والمحتالين لممارسة عمليات غسيل الأموال وبيع المنتجات المسروقة والممنوعة كالمخدرات خصوصا في الفضاء الخارجي لصعوبة التعرف على من يقوم باستخدامها وشرائها ويرتبط هذا الأمر بمدى اقبال الأفراد على استخدام البتكوين في تعاملاتهم مما يحفز مرتبكي هذه العمليات على استخدامها في الشراء والتحويل دوم الحاجة إلى الاتصال بمؤسسات مالية وسيطة، كما أن البناء اللامركزي للبتكوين أدى إلى عدم وجود التزام بكتابة تقارير عن الحركة القومية الخاصة بحجم التعاملات كما هو الحال في الأنظمة المصرفية التي توجب ابلاغ السلطات الرقابية بتقارير عن العمليات المالية الخاصة بالعملاء.[1]

– سرية العملية وتشفيرها: فالسرية والخصوصية كما أنها ميزة، إلا أنها تنعكس ببعض السلبيات على العملة، لأنها تعطي بعض السهولة للعمليات المشبوهة وغير القانونية التي تتم

[1]– محمود هند فالح، الحكم الشرعي والقانوني للعملة الافتراضية (البتكوين)، مرجع سابق، ص 146.

من خلال شبكة الإنترنت، فالخصوصية التي توفرها هذه العملة جعلتها مقصدا لعمليات غسل الأموال وبيع المنتجات المسروقة والممنوعة كالمخدرات، بحيث يصعب على الجهات الأمنية تتبع مصدر العملة.

– التعدين: من أهم العوائق التي تقف أمام انتشار استخدام البتكوين في العالم هي صعوبة تعديلها إصدارها بواسطة المستخدم العادي نظرا لتعقد برامج الوصول إليها وتعقد العمليات الحسابية اللازمة الاجراء عمليات التعدين، مع أنه يتاح تعدين العملة للجميع من الناحية النظرية ومن جهة أخرى فإن الشكوك المصاحبة لعملية التعدين تعد من السلبيات التي تواجهها هذه العملة أيضا ، فلا أحد يعرف على وجه الدقة ما هي المعادلات التي يقوم الجهاز بحلها مما جعل البعض بشك في وجود منظمة تعمل في الخفاء لحل معادلات قد تحتاج إلى مئات السنين في وقت قصير عن طريق تجزئة المعادلات على السيرفرات.

– التهرب الضريبي: سيكون من الصعب على الجهات الحكومية المكلفة بجباية الضرائب تحصيلها من الصفقات التي تتم بواسطة العملات الافتراضية، كونها تتم عبر شبكة الانترنت دون توفر سجلات ثابتة يمكن التحقق من خلالها مقدار تلك الصفقات، وبالتالي خسارة الدولة لمورد مهم من موارد الموازنة العامة للدولة.

– تكاثر وسائل الدفع: قد يؤدي إصدار العملات الافتراضية من قبل المنقبين دون ضوابط الى كثرة العملات الافتراضية المتداولة في أسواق المال العالمية، مما يولد اضطرابا في وسائل الدفع، وتزاحمه في العملات، بما يسبب عدم استقرارية أسعارها ما بين الارتفاع الحاد، أو الانخفاض الشديد، وبالتالي عدم استقرار التعاملات الاقتصادية وهو شرط كفاءة لازم في الاعتبار للتداول العام للعملة من ناحية اقتصادية.[1]

[1]– حسين كامل عبد القادر، العملات الافتراضية وأحكامها في الفقه الإسلامي، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 11، العدد 01/143، 2020، ص 357.

الفصل الثانـي

التأصيل القانونـي للعملات الرقميـة في التشريـع الجزائري

– البتكوين نموذجا–

يرتبط مفهوم العملة بسيادة الدولة، حيث تشكل العملة الوطنية تجسيدا لاستقلالية سياستها النقدية والمالية وتعد عملية إصدار النقود والمحافظة على استقرار سعر العملة الوطنية، من أولى المهام التي تضطلع بها الدولة.

المبحث الأول: التعامل بالعملات الرقمية في الجزائر

إن الانتشار المتزايد للعملات الافتراضية عبر أرجاء العالم حقيقة واقعية لا يمكن انكارها، غير أن التصادم القائم بين العاملين المتناقضين الملازمين لهذه العملة جعل قبول الدول للتعامل بها نسبيا، ويتمثل العامل الأول في المزايا المغربية التي تحققها هذه العملة، والتي تشكل محفزا لإقناعها، أما العامل الآخر فيتمثل في المخاطر الكبيرة التي ينطوي عليها هذا التعامل، وهو العامل الذي كان وراء العزوف عنها، حيث أن التأثر بالعامل الأول نتج عنه اعتراف بعض الدول بهذه العملة، والاقرار صراحة بمشروعية التعامل بها، غير أن علم اعتراف الدولة بها لا يمنع رعاياها من التعامل بها، نظرا للخصائص التي تنفرد بها هذه العملة، وهو ما أدى بالبعض الآخر إلى منعها صراحة في تشريعاتها الداخلية، مع رصد عقوبات يتم تطبيقها في حق المخالفين، مع أن هذا أيضا لا يضمن منعهم من تداولها، باعتبار أن بلوغ هذا الهدف يتوقف على صرامة السياسة التشريعية المعتمدة ومدى ملاءمتها للطبيعة التقنية الخاصة المميزة لهذه العملة، وقد اعتمد المشرع الجزائري هذا الموقف صراحة (مطلب أول)، متأثرا في ذلك بتداعيات العامل الثاني، حيث تبرر المخاطر المحيطة بهذه العملة تدخل المشرع لمنع انتشارها (مطلب ثاني).

المطلب الأول: عن جدوى حظر العملة الافتراضية في التشريع الجزائري

إن نظام اللامركزية والتشفير الذي تبنى عليه العملة الافتراضية يجعلها في معزل عن تحكم ورقابة أية جهة رسمية في العالم، والمشرع الجزائري وإن كان قد أفصح عن نيته بحظر هذه العملة في ظل تردد العديد من الدول من اتخاذ موقف صريح تجاها (الفرع الأول)، فإن تطبيق هذا الحكم في الواقع قد تعترضه صعوبات من شأنها أن تظهر محدوديته وتحول دون تفعيله (الفرع الثاني).

الفرع الأول: حظر التعامل بالعملة الافتراضية

يعكس تباين مواقف الدول حول مشروعية تداول العملات الافتراضية تخوفها من تداعيات التعامل بها على المدى البعيد، وذلك لغموض الرؤية بشأن حقيقة هذه العملة أمام غياب أي تأطير متكامل يعني بتنظيم مختلف الجوانب المرتبطة بها، وما يزيد من صعوبة الوضع أكثر، هو غزو الرقمنة جميع ميادين الحياة البشرية، خاصة على الصعيدين الاقتصادي والمالي، أين أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصال الرقمي محل اهتمام رجال المال والأعمال، واعتبارها نقطة القوة والتميز لارتباطها إلى حد كبير بالقدرة على مسايرة مختلف التحولات الراهنة والتحكم فيها قصد استغلال الامكانات المتوفرة والمتجددة في عصر المعلوماتية، وقد أثبتت العملة الافتراضية نجاعتها في التجارة الالكترونية التي أضحت أداة للتنافس وخيار استراتيجي للتواجد في الأسواق المحلية والعالمية، وهو ما دفع ببعض الدول إلى الاعتراف بها على غرار جمهورية الصين الشعبية التي أنشأت أكبر البورصات العالمية المتخصصة في تداول هذه العملة، لتشكل ثاني أكبر اقتصاد عالمي لتداول العملات الافتراضية[1]، غير أن خوضها لهذه التجربة أثبت تعرضها للعديد من الآثار السلبية التي هددت استقرار اقتصادها، وكان تخوفها من هروب رؤوس أموالها نحو العملات الافتراضية أحد الأسباب وراء تراجعها عن موقفها الأول، وإصدار قرارها بحظر التداول بالعملات الافتراضية.[2]

بالنسبة للمشرع الجزائري فقد رفض هذه الفكرة من الأساس، حيث وضع حدا لهذه العملة بموجب المادة 117 من القانون رقم 17-11 المتضمن قانون المالية لسنة 2018 لما منع جميع أوجه التعامل الممكنة، حيث منع شراءها وبيعها مقابل العملات النقدية

[1]- عبد الله ناصر عبيد نصيري الزعابي، التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن (دراسة تحليلية مقارنة)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير في القانون الخاص، قسم القانون الخاص، كلية القانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، 2018، ص 31.

[2]- المرجع نفسه.

الرسمية، كما منع استعمالها كأداة للوفاء مقابل الحصول على السلع والخدمات المختلفة، ويعد مخالفا لهذا النص مجرد حيازة هذه العملة في المحافظ الالكترونية المعدة خصيصا لتخزينها دون أن يتم تداولها، وكل فعل يأتي مخالفا لهذا المنع جعله المشرع مقرونا بتوقيع العقوبات المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.[1]

الفرع الثاني: عوائق تطبيق الحكم الخاص بحظر العملة الافتراضية

منع المشرع بمقتضى المادة 117 من قانون المالية لسنة 2018 سالفة الذكر شراء العملة الافتراضية وبيعها واستعمالها وحيازتها، وأحال بخصوص العقاب على مخالفة هذا المنع على القوانين والتنظيمات المعمول بها في هذا الشأن تظهر صعوبات تطبيق الحكم الوارد في هذه المادة بالنظر إلى غموض مضمون التدابير العقابية المقررة عن الإخلال بتدبير المنع، إذ اكتفى النص بالإحالة في الفقرة الثالثة والأخيرة من المادة إلى "القوانين والتنظيمات المعمول بها" في ظل غياب أي تأطير قانوني أو تنظيمي سابق لموضوع العملة الافتراضية أو العقاب على التعامل بها، هذا من جهة من جهة أخرى، فإن خاصية سرية التعامل بالعملة الافتراضية وخضوعها لإجراء التشفير تقف كعائق عملي أمام إمكانية تعتب وكشف المعاملات التي تتم بواسطة هذه العملة، باعتبارها تتم في وسط يعم فيه جو من السرية والمجهولية بناء على ما سبق ذكره، يبدو الحكم القاضي بتجريم التعامل بالعملة الافتراضية والعقاب عليه عديم الجدوى من الناحية العملية، أمام العوائق التي تعرقل إمكانية وضعه قيد التطبيق.

[1]- المادة 117 من القانون رقم 17-11 مؤرخ في 08 ربيع الثاني عام 1439هـ الموافق 27 ديسمبر سنة 2017م يتضمن قانون المالية لسنة 2018، ج ر عدد 76 الصادر في 28 ديسمبر سنة 2017م.

المطلب الثاني: مبررات حظر العملة الافتراضية

تفتقر العملة الافتراضية لأي غطاء قانوني لها، وهو ما يؤدي إلى تقلبات شديدة في أسعارها، ويؤثر على إمكانية قيامها بالوظائف التقليدية للنقود، وعلى اعتبارها عملة في حد ذاتها (فرع أول)، وهو ما يجعل منها مجرد وسيلة للمضاربة وتنفيذ مختلف الأنشطة الإجرامية (فرع ثاني).

الفرع الأول: ابتعاد العملة الافتراضية عن الدور الحقيقي للنقود

إن انتشار العملة الافتراضية في مختلف أنحاء العالم، وقبول التعامل بها إلى جانب العملات الرسمية يوحي للوهلة الأولى بالها تؤدي دورة اقتصاديا يقترب من ذلك الذي تؤديه سائر العملات الأخرى، غير أن الواقع يثبت ابتعادها عن هذا الدور، ففضلا عن تخلف الوظائف الاقتصادية للنقود فيها، فهي تفتقر للبنية التحتية اللازمة لدعم عملها كعملة.

أولا: تخلف الوظائف الاقتصادية النقود في العملة الافتراضية

إن قبول العملة الافتراضية كبديل لتسوية مختلف المعاملات المالية يثير مسالة مدى ارتقاء هذه العملة إلى مصف العملات الرسمية، من خلال الدور الذي تلعبه في تأدية مختلف الوظائف الاقتصادية التي تحققها النقود كوسيط للتبادل، مخزن للقيمة، ووحدة للحساب.

1. تخلف وظيفة "وسيط التبادل" في العملة الافتراضية:

تعتبر هذه الوظيفة من أولى الوظائف التي ارتبطت بنشأة النقود كوسيلة للقضاء على عيوب المقايضة وتسهيل عملية التبادل بين الأفراد تلبية لحاجياتهم اليومية، وحتي تؤدي القود هذه الوظيفة يشترط أن تحظى بالقبول العام بين جميع أفراد المجتمع، باعتبار أنها لا تتمتع بأية قيمة حقيقية كسلعة[1]، بل تستمد قوتها الإيرانية من القبول العام لها كأداة للدفع.

[1] – ميراندا زعلول رزق، النقود والبنوك، جامعة بنهاء التعليم المفتوح، كلية التجارة، مصر، 2009/2008، ص 38.

يبدو مستوى قبول العملة الافتراضية في الوفاء منخفضا نسبيا في الواقع، إذ ينحصر التعامل بها على فئة معينة من الأفراد ممثلة في بعض هواة التكنولوجيات الحديثة والراغبين في التحرر من وصاية الدولة، وكذا التهرب من القيود التي تفرضها، إلى جانب هواة المضاربة وتحقيق عوائد ربحية من تغير أسعار هذه العملة التي تتسم بعدم الاستقرار والتقلب الشديد في أسعارها، ولذلك، فالعملة الافتراضية لا تؤدي الثور الحقيقي للنقود الذي يتمثل أساسا في كونها وسيطا للتبادل وليس موضوعا للإتجار والمضاربة[1].

2. تخلف وظيفة "مخزن القيمة" في العملة الافتراضية:

وجدت النقود لتسهيل عملية التبادل وتجاوز صعوبات نظام المقايضة التي من بينها صعوبة تخزين بعض السلع المعرضة للتلف، وهنا تبرز جليا فائدة النقود كأداة لتخزين القيم من أجل استعمالها مستقبلا عند الحاجة، تتبع وظيفة النقود كمخزن القيمة من كونها وسيطا للتبادل، حيث ترتبط تأدية وظيفتها كمستودع للقيمة بضرورة توفر شرطي القبول العام والثبات النسبي[2]، وهو ما لا يمكن أن تحتفه العملة الافتراضية بسبب أن قيمتها غير مستقرة بفعل سعرها شديد التقلب، فهي عرضة لفقدان أيمتها في أية لحظة، دون أن تكون هناك أية هيئة سواء عمومية أو خاصة، تضمن قيمتها الإسمية، إذ غالبا ما يلجا المتعاملون بها إلى تحويلها إلى العملات الرسمية الأخرى بغرض الحفاظ على قيمتها.

3. تخلف وظيفة "وحدة القياس" في العملة الافتراضية

تستخدم النقود كأداة تقام بها فيع السلع والخدمات، إذ يتم من خلالها تحديد سعر السلعة أو الخدمة بعدد من الوحدات النقدية المتعامل بها، وهذا من شأنه أن يسهل عملية

[1] – نذير عبد الرزاق، حجاب عيسى، "وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الاسلامي والاقتصاد الوضعي: دراسة مقارنة"، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2017، أطلع عليه بتاريخ 17/03/2018 على الساعة 11:48، على الرابط http://bit.ly/32WnkVm

[2] – أمينة بن عيسى، العلاقة بين النقود والأسعار، دراسة قياسية في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص 04.

قياس القيمة التبادلية لمختلف السلع والخدمات، ونسبة قيمة كل واحدة منها إلى غيرها في السوق، خاصة في حالة السلع كبيرة الحجم التي تتعذر تجزئتها إلى وحدات صغيرة دون فقدان قيمتها، وأداء النقود لهذه الوظيفة يقتضي الثبات النسبي لقيمتها، إذ من شأن تقلب و عدم ثبات قيمتها أن يؤدي إلى فقدان قوتها وإحداث فوضى في القياسات[1]، لأن أساس استعمالها كمقياس مشترك للقيم هو ثباتها ولو نسبيا في قيمتها، وبالنسبة للعملة الافتراضية لا يمكن أن تعمل كوحدة للقياس لأن سعرها متقلب للغاية، كما أن قابلية هذه العملة للقسمة إلى وحدات حسابية جزئية ليست بالشكل الذي يحقق المرونة الكافية لتكون كوحدة للقياس.

ثانيا: هشاشة البنية التحتية للعملة الافتراضية

تتعرض العملة الافتراضية للانقلاب المفاجئ في أسعارها في فترة زمنية وجيزة مما يعرض مصالح المتعاملين فيها للخطر، فضلا عن وقوف نظام التشفير وتكنولوجيا الند للند التي تبنى عليها هذه العملة كعائق أمام أية إمكانية لاسترجاعها في حالة وقوع أي خطأ أثناء تسوية المعاملات بواسطتها، لاستحالة إعادة انتاجها من الناحية التقنية، يضاف إلى ذلك خطر ضياع جهاز الحاسوب أو تعرضه للسرقة، وإمكانية تعرض المحافظ الإلكترونية المخزنة للعملة لخطر القرصنة.

يلاحظ في مختلف حالات الخطر المشار إليها، ومنها حالة إفلاس منصات تسيير الحسابات بالعملة الافتراضية أو تعرضها للقرصنة، لا يحظى المودعون أو الحائزون بأية حماية قانونية، إذ لا يملكون حق الرجوع على أية جهة ما لطلب التعويض، فقد خلف إفلاس منصة MIGox اليابانية سنة 2014 ضياع 850000 بيتكوين غير قابلة للتعويض، على سبيل المثال فقط.

[1]- نذير عبد الرزاق، حجاب عيسى، المرجع السابق، ص 06.

الفرع الثاني: الاشتباه في ارتباط العملة الافتراضية بالأنشطة الإجرامية

إن نظام مجهولية المعاملات الالكترونية الذي تبنى عليه العملة الافتراضية يسمح بضمان عدم الكشف عن هوية المتعاملين بها، فهي تسهل بذلك تسوية مختلف المعاملات غير الشرعية كتجارة المخدرات والأسلحة، كما أن قابلية هذه العملة للتحويل إلى العملات الأخرى الرسمية كاليورو والدولار يجعل منها أداة مثالية لتمويل الجماعات الارهابية والمتطرفة، وكذا استعمالها لإنجاز عمليات تبييض الأموال[1] وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج.

كما أن ميزة اللامركزية التي تتسم بها هذه العملة، وغياب أية جهة مسؤولة تشرف عليها، يصعب على الجهاز الحكومي المكلف بتحصيل الضرائب القيام بفرض ضرائب على الصفقات التي تتم بها نتيجة لسريتها ومجهوليتها.[2]

بناء على ما تقدم، يبرز حجم الخطورة الذي تشكله العملة الافتراضية كونها أداة في يد أولئك الذين يضمنون بواسطتها تسوية المعاملات غير القانونية، وكذا الذين يستخدمونها هربا من الضرائب والضوابط المفروضة على تحركات رؤوس الأموال من وإلى الخارج.[3]

[1]- Alain Beitone. Nicolas Danelade, « Les monnaies locales entre repli communautaire et libéralisme économique », 19 septembre 2017, consulté le 03/12/2008, http://bit.Iy/2PUo3RA, p 10.

[2]- عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث، المرجع السابق، ص 36.

[3]- Estelle Hendane, Alain Beitone, op.cit, p 05.

المبحث الثاني: تحديات وآفاق العملات الرقمية في الجزائر

لاقت العملات الرقمية رواجا واسعا في معظم أنحاء العالم وخاصة البيتكوين الذي فرض حضوره العالمي واكتسب شهرة واسعة بين المجموعات المنتشرة على شبكة الانترنت كشكل جديد من أشكال الدفع الإلكتروني، وشمل ذلك دول شرق آسيا والصين واليابان، ووصلت شهرته إلى أوروبا وأمريكا ودول الشرق الأوسط، ومع ارتفاع قيمتها التي تجاوزت 60 ألف دولار خلال مارس 2021، واتساع دائرة استخدامها بشكل كبير، لكن ومع ذلك طلت بعض المواقف الحكومية جامدة اتجاهها وقامت بعض البلدان قرض حظر على شراء وامتلاك والمتاجرة بهذه العملات[1].

ومع توسع انتشارها العالمي، ازداد اهتمام الجزائريين بتداول هذه العملات الرقمية، الأمر الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى تحديد موقفها النهائي من هكذا تداولات على سلعة افتراضية أو مشفرة ليس لها أي تغطية نقدية.

وقبل التطرق إلى الموقف الرسمي للجزائر من العملات الرقمية يجب أن نرى موقف بعض دول العالم من هذه العملات وهو الأمر الذي سنحاول تناوله في هذا الجانب.

المطلب الأول: واقع العملات الرقمية في الجزائر

أ) نطاق القبول للعملات الرقمية في العالم

يمكن القول بأن نطاق قبول وتبادل العملات الرقمية قد اتسع وثما عبر العالم وعلى الأخص البيتكوين التي لاقت رواجا كبيرا في الكثير من الدول.

حيث تعد ألمانيا أولى الدول التي اعترفت رسميا بأن البيتكوين نوع من النقود الإلكترونية، وهو ما سمح للحكومة الألمانية بفرض ضريبة على الأرباح التي تحققها الشركات التي تتعامل بالبيتكوين، في حين بقيت المعاملات الفردية معفاة من الضرائب، كما

[1] www.BBC.com/arabic/sciorwcoarvedotc _ تم الاطلاع بتاريخ 14/ 06/ 2022 على الساعة 18:00

منحت محكمة العدل الأوروبية هذه العملة بعض الشرعية في أكتوبر من عام 2015، وذلك عندما حكمت بأن البيتكوين عملة تقابل السلعة، وبالتالي فهي معفاة من ضرائب القيمة المضافة عندما يبادل الأفراد اليورو مقابل البيتكوين.[1]

أما فيولها على مستوى الشركات والمؤسسات والمحلات التجارية فلا يمكن حصرها، لكثرتها وتنوعها وشمولها لدول كثيرة، وفيما يلي أمثلة للمؤسسات والشركات والمحلات التي تقبل التعامل بهذه العملات :

- شركة روبوكوين Robocoin ومقرها لاس فيغاس، التي استخدمت أول جهاز صراف آلي ATM في العالم لعملة البيتكوين في مدينة فانكوفر الكندية، لتصبح كندا أول دولة يوجد هذا الجهاز.

- مؤسسة Automatic التي تدير منصة التدوين الشهيرة وورد براس WordPress.

- الشركة الصينية لمحركات البحث بايدو Baidu.

- صحيفة شبكار من تايمز الأمريكية، حيث أعلنت أنها بدأت في تلقي الإشتراكات عن طريق العملة الإلكترونية بيتكوين لتكون بذلك أول صحيفة أمريكية كبرى تتلقى الإشتراكات عن طريق العملة الرقمية.

- شركة السكك السويسرية (إس بي بي).

- جامعة نيقوسيا في قبرص.

[1] www.alarabiya.com تم الاطلاع بتاريخ 14/ 06/ 2022 على الساعة 18:00.

– سمحت الحكومة الأمريكية رسميا لشركة (كوين بيز) التي مقرها سان فرانشيسكو بالعمل في عدد من الآليات الأمريكية، بما في ذلك نيويورك وكاليفورنيا اللتان رخصتا للشركة بتداول العملة الافتراضية مع الأفراد.

– بلغ عدد مستخدميها في عدد من دول الخليج (الإمارات وقطر والبحرين والكويت) أكثر من 200 ألف مستخدم، وهو ما حفز مطعم (ذي بيتزا جايز) في دبي لجعلها أحد الخيارات للدفع.

– كما ورد في بعض المصادر أن 60% من الشعب الأرجنتيني يعتمدون على البيتكوين كعملة أساسية للتداول.

كما فرضت العملة نفسها في عالم المال والأسواق المالية، حيث أنشئ لها عدة اسواق وبورصات لتداولها، ومن أشهرها:

– بورصة بي بي سي الصينية BTC China والتي تعد أكبر بورصة للعملة الافتراضية في العالم، حيث بلغ حجم التعاملات اليومية (60) مليون دولار يوميا.

– بورصية (كوين بايز) الصينية.

– بورصة (باي هائج الصينية.

– بورصة Bittinux للتداول الرقمي في هونغ كونغ.

– موقع متي جوكس MT GOX الياباني.

– أضافا محرك البحث غوغل وياهو أسعار تحويل عملة البيتكوين لأدواتها المالية.

– في الولايات المتحدة الأمريكية دخلت شركات كبيرة مجال الاستثمار في عملة البيتكوين ، وتضاعف عدد ماكينات الصرف الآلية التي تتيح التعامل بها.

ب) الموقف الرسمي على المستوى الدولي من العملات الرقمية

على الرغم من ازدياد القبول الدولي للتعامل بالعملات الرقمية، إلا أن غالبية دول العالم لم تسمح رسميا بهذه العملات، بل إن بعضها اعتبر التعامل مخالف للأنظمة ويعاقب عليها، كما أن هناك دولا أخرى حذرت مواطنيها من التعامل بها، وذلك نظرا لعدم وجود ضوابط على العملة الافتراضية، وتداولها بشكل مجهول إلى حد كبير في غياب إشراف الحكومات عليها، وهو ما يقلق الجهات الرسمية في أنحاء العالم بشكل كبير، وفيما يلي عرض موجز للموقف الرسمي لعدد من دول العالم تجاه العملات الرقمية:

– اتخذ وزراء مالية الاتحاد الأوروبي للاجتماعات مجموعة السبعة في عام 2015، قرارا بتشديد القوانين المتعلقة باستخدام البيتكوين، لمنع التنظيمات الإرهابية والتنظيمات الإجرامية من استغلال هذه العملة في تمويل أنشطتها. – حذر المصرف المركزي الروسي من استخدام العملة الرقمية، وأشار إلى أنه يمكن استخدامها في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أن التعامل بها كملة موازية مخالف للقانون، كما أن هذه العملات لا تملك سندا قانونيا لإصدارها، وتعتمد على المراهنة في تحديد سعرها، الأمر الذي يشكل خطرا كبيرا لفقدان نسبة كبيرة من قيمتها.

– أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية أن إدخال عملة افتراضية من المرجح أن تشكل تهديدا ماليا، إذ تزيد في عدم الشفافية، وتساعد سرعة تبادلها على كفاءة التخطيط للهجمات الإرهابية . – الفت الشرطة اليابانية القبض على "مارك كاربيليز" الرئيس التنفيذي لشركة MT (208) المتعثرة، التي كانت تعد أكبر شركة صرافة لعملة البيتكوين الافتراضية، وذلك لعلاقته بخسارة عملات بيتكوين تقدر قيمتها بـ 387 مليون دولار في فيفري 2014.

– حذر مصرف لبنان من شراء أو حيازة أو استعمال العملات الرقمية، وورد في التعميم.

– عرضت فيتنام حظرا على عملة البيتكوين، مستندة إلى سهولة استخدامها لأغراض جنائية، ومخاطرها الكبيرة على المستثمرين.

أصدر البنك الأردني المركزي بيانا رسميا، محذرا فيه المواطنين من تدريب العملة الرقمية التي تفتقد الدعم من أي مؤسسة مالية في العالم.

– قامت السلطات الأمريكية بمصادرة نحو 28 مليون دولار من عملة البيتكوين من جهاز حاسب آلي ينتمي إلى صاحب موقع طريق الحرير (Silk Road) الإلكتروني، الذي يعد بمثابة سوق مزدهرة التجارة المخدرات والأنشطة غير القانونية.

– اتخذت الصين موقف تحذير من العملة الرقمية منذ ظهورها، ثم أصدر بنك الشعب المركزي الصيني أمرا منع بموجبه البنوك والمؤسسات المالية الصينية من التعامل بعملة البيتكوين، وكذلك فرضت قيود على تداولها وكانت هذه أحدث محاولة لتضييق الخناق عليها، وصرحت بأنه يجب ألا تقدم البنوك وقنوات الدفع عبر الانترنت للعملاء أي خدمة تتضمن العملات الرقمية.[1]

– فرض البنك المركزي التركي حظرا على المدفوعات بالعملة الرقمية، ومع ذلك لم تكن هذه الخطوة مفاجئة حيث شددت الدولة بالفعل القيود على عمليات تبادل العملات الرقمية، وذلك بسبب عدم وجود تنظيم وسلطة مركزية للعملات الرقمية وهذا يعتبر خطرا على المستثمرين الذين لا يستطيعون تعويض خسائرهم.

– ضاعفت نيجيريا التي تعتبر أكبر سوق للعملات الرقمية في إفريقيا حظرها للعملات الرقمية علما أنها تفرض حظرا على البنوك والمؤسسات المالية التي تقدم خدمات بالعملات

[1] ميراندا زعلول رزق، المرجع السابق، ص 40.

الرقمية منذ 2017. بالإضافة إلى ذلك هددت بإغلاق الحسابات المصرفية التي يتبين أنها تستخدم في عمليات تبادل العملات الرقمية.

– العملات الرقمية ليست محظورة في مصر بشكل مباشر، ومع ذلك أعلنت دار الإفتاء أن التعامل بالعملات الرقمية حرام عام 2017، حيث تعتبر أن العملات الرقمية مضرة بالأمن القومي والصحة الاقتصادية.

سيكون لديناميكية السوق الأمريكية لا محالة أثر على اتساع الاعتراف بالعملات الرقمية بالعالم العربي، ورغم أن هناك مشاريع خاصة وعمومية بالعديد من الدول العربية تستعمل تقنية البلوك تشين Blockchain كالسعودية والإمارات وقطر والبحرين وتونس والأردن، إلا أن الحذر والريبة هو ما يشوب الاتجاه العام السائد حتى الآن فيما يتعلق بالعملات الرقمية، حتى إن مستعملي البيتكوين في المنطقة قد يواجهون تهما من قبيل تمويل الإرهاب أو تبييض الأموال.

لقد حذرت البنوك المركزية بدول الخليج والمغرب العربي المواطنين والشركات من التعامل بالعملات الرقمية بحجة خطر القرصنة والسرقة أونلاين، بل ذهب البعض منها إلى التهديد بتطبيق عقوبات مالية وبالحبس في حال تداول عملات رقمية، وتأتي هذه الإجراءات التضييقية كوسيلة للحد من استعمال البيتكوين كذريعة لتهريب الأموال خارج هذه الدول خاصة منها تلك ذات العملة الوطنية غير الصعبة (غير القابلة للصرف).

لا شك أن القرار الأمريكي الذي يسمح للبنوك بالتعامل بالعملات الرقمية هو إشارة سياسية ومالية كفيلة بتشجيع البنوك المركزية العربية على إعادة النظر في موقفها الرافض والمضيق على اول عملات الرقمية، وذلك عبر منح رخص لشركات أمريكية وأوروبية ببدء نشاطات بشكل قانوني في التداول.

وما هي إلا مسألة وقت حتى يتغير الاتجاه العام الراديكالي الرافض للعملات المشفرة الذي كان سائدا حتى الآن بأغلب الدول العربية.[1]

ت) الموقف الرسمي للجزائر من العملات الرقمية

مع توسع انتشار العملات الرقمية في العالم، بالإضافة إلى الزواج المذهل لها وقبولها لدى بعض الدول القليلة والشركات منصات وتطبيقات الدفع التي بدأت باستخدامها للدفع في عمليات البيع والشراء، ازداد اهتمام الجزائريين بتداول العملات الرقمية خاصة البيتكوين، الأمر الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى تحديد موقفها النهائي من هكذا تداولات على عملة افتراضية ليس لها أي وجود فيزيائي أو تغطية نقدية.

حيث منع قانون المالية لعام 2018 الصادر في الجريدة الرسمية تداول العملة الرقمية المسماة البيتكوين محذرا مستعمليها من عقوبات ينص عليها القانون.

وجاء في المادة 117 من نفس القانون أنه يمنع شراء العملة الافتراضية وبيعها وحيازتها".

وأضافت أن العملة الافتراضية هي تلك التي يستعملها مستخدمو الأنترنت عبر شبكة الانترنت وهي تتميز بغياب الدعامة المادية كالقطع والأوراق النقدية وعمليات الدفع بالصك أو بالبطاقة البنكية". ووفق ذات المصدر فإن مخالفي هذا الأمر يعاقب وفق القوانين السارية سواء عقوبات مالية أو بالسجن[2].

ودافعت الحكومة الجزائرية عن موقفها بالقول في المادة ذاتها أن الجزائر تسعى إلى إقامة نظام مراقبة أكثر صرامة لتتبع التعاملات الإلكترونية التي يمكن أن تستعمل في تجارة

[1]- David . A, Bitcoin and Beyond : the possibilities and patfalls of virtual currancies, Federal Reserve Bank of St. Louis, 2014.

[2] http://www.Echoroukonline.com تم الاطلاع بتاريخ 14/ 06/ 2022 على الساعة 18:00.

المخدرات أو التهرب الضريبي أو تبييض الأموال، بفضل السرية المضمونة لمستخدمي العملات الرقمية".

وجاء هذا الموقف بسبب التحذيرات الدولية من التعامل بالعملة الرقمية، خاصة بعد أن وصل سعرها إلى مستوى قياسي فاق في مارس 2021 حوالي 60 ألف دولار وذلك للمرة الأولى. ومن أحدث هذه التحذيرات ما أطلقته وكالة بلومبيرغ الاقتصادية الأمريكية التي ذكرت أن بيتكوين فقاعة توشك على الانفجار.[1]

ورغم أن البيانات الصادرة في الجزائر تشير إلى محدودية تداول عملة بيتكوين الافتراضية، إلا أن المنع المفاجئ يكشف حجم تخوف الحكومة من تحول العملة الرقمية إلى ملاذ مالي مربح وارتفاع الإقبال على التعامل بها، في ظل ما تعيشه العملة المحلية (الدينار) من انهيار في قيمتها، وبالتالي تحاول الحكومة أن تستبق الأحداث من خلال تحصين احتياطي ورصيد الدولة من العملات الأجنبية من تطورات قد لا يمكن التحكم بها مستقبلا. حيث أن موقف الدولة الجزائرية من منع التداول بالعملات الرقمية هو موقف مثلهم لا يختلف عن موقف الكثير من البلدان، مخالة عدم التحكم بهذه التبادلات الافتراضية لاحقا وتلك لصعوبة تتبعها لأن هذه العملات تعتمد على تكنولوجية Blockchain وهو الأمر الذي روج للبيتكوين لدى أصحاب المعاملات المشبوهة والمتهربين من الضرائب من أصحاب المشاريع والاستثمارات.

ويلزم قانون النقد والأرض بإجراء العمليات المالية عبر المصارف، كما يمنع التعامل بغير الدينار داخل الدولة، كما يمنع إخراج العملة الصعبة نقدا إذا تعدى المبلغ 7 ألاف أورو أو ما يعادلها بالدولار.

[1] http://www.elbilad.com تم الاطلاع بتاريخ 14/ 06/ 2022 على الساعة 18:00.

إن الإقبال في الجزائر على العملة الرقمية لا يزال في أولى خطواته، فالتعاملات بهذه العملات لا تتعدى عشرات الملايين من الدولارات فقط، بالإضافة إلى أن الجزائريين الذين يتعاملون بالبيتكوين يضطرون إلى العمل مع شركات ومنصات أجنبية، فالجزائر لا توفر بعد إطارا قانونيا يسمح بتطوير أنظمة تساعد على التعامل السلس بهذه المنتجات المالية.

وقد بقي انتشار هذه العملات محدودة وشبه مقتصر على الشباب، لأنهم تمكنوا من فهم وتنمية البيتكوين ونظيراتها، بفضل تحكمهم بالتقنية والتكنولوجيا، فهذه العملات تختلف عن باقي العملات الأخرى المعتمدة لدى البنوك والتي لا يحتاج التعامل بها تكمنا تقنيا، فتداول العملات الرقمية يتم عبر مفتاح سري مرتبط، أين يوجه البائع عملات وهو يأخذ الأموال إما عن طريق بنك (دفع إلكتروني) أو الدفع نقدا، وهذا ما يصعب أكثر عملية التعرف على المتعاملين، والدفع يكون بإحدى العملات الرقمية.

على العموم وحتى بالدينار الجزائري حيث تم تحديد ما يقابله من قيمة البيتكوين، حيث سجل تعامل الجزائريين بالبيتكوين لشراء برامج وألعاب وخدمات عبر الويب، فهناك جزائريون يسايرون التطور التكنولوجي مختصون يقفون على مستجدات هذا المجال، وهم من خيرة الخبراء في العالم.

المطلب الثاني: آفاق مبادلات العملة الرقمية في الجزائر

يمكن للعملات الرقمية أن تكون مرغمة في المستقبل، خاصة إذا اعتمد عليها العالم وتم التعامل بها في المبادلات التجارية العالمية، هذا إن تحدثنا عن العملات الرقمية عموما وليس البيتكوين على وجه الخصوص، إذ ليس من المستبعد استحداث عملة أو صيغة افتراضية الدينار الجزائري فقد اعتمدت هذه الفكرة من قبل العديد من الدول التي منعت البيتكوين من ونظيراتها.

اختلفت الآراء حول مستقبل هذا النوع من العملات في البلد، فهناك من يرى أن العملة الرقمية مستقرة لكون البنوك الأمريكية وبعض الشركات الكبرى كأمازون بدأت التبادلات بالبيتكوين، وهناك من يرى فيها مجرد موضة جديدة وسيكون مصيرها الانهيار، حيث أنها عملة ليست مستقرة وتعاني من تذبذبات، إلا أنه يجب على الجزائر أن تتبع التطور الذي يشهده المجال وأن تأخذ الحيطة، لأن مستقبل الاقتصاد العالمي في تغير مستمر، ويجب أولا دراسة الأمر واستشارة اختصاصي العملات الرقمية وخبراء الاقتصاد ووضع مقارنة مع الدول التي لها أسبقية في المجال والتي تمكنت من إنشاء عملة افتراضية رسمية خاصة بها، ذلك أن الجزائر بدأت في السير نحو رقمنة الإدارة والاقتصاد ولكن قبل كل شيء يجب تحسين البنية التحتية وتحسين خدمات الأنترنت.[1]

مع توسع انتشارها العالمي، يزداد اهتمام الجزائريين بتداول العملات الرقمية، مثل بيتكوين وأثريوم و10 عملات أخرى، ما دفع الحكومة إلى تحديد موقفها النهائي من هكذا تداولات على سلعة افتراضية أو "مشفرة" ليس لها تغطية نقدية. وبدءا من يناير/كانون الثاني المقبل، تصبح العملة الافتراضية بيتكوين ممنوعة رسميا في الجزائر، حيث حملت المادة 113 من قانون الموازنة العامة الذي صادق عليه البرلمان الأسبوع الجاري، المنع رسميا، بقولها إن "شراء أو بيع أو استعمال أو حيازة العملات الافتراضية ممنوع". ودافعت الحكومة الجزائرية عن موقفها بالقول في المادة ذاتها إن "الجزائر تسعى إلى إقامة نظام مراقبة أكثر صرامة لتتبع التعاملات الإلكترونية التي يمكن أن تستعمل في تجارة المخدرات أو التهرب الضريبي أو لتبييض الأموال، بفضل السرية المضمونة لمستخدمي العملات المشفرة". وتتميز عملة بتكوين بسهولة استخدامها وبعدم الحاجة إلى وسيط، كما أنها لا تستند إلى أي من البنوك المركزية، وهي تتداول عبر الإنترنت فقط من دون وجود فيزيائي لها، ويمكن

[1] http://www.algeria clearing.dz - تم الاطلاع بتاريخ 02/ 06/ 2022 على الساعة 18:00:

استخدامها في الشراء الإلكتروني. وخلال الأيام الماضية، تسارعت التحذيرات من التعامل بعملة بيتكوين الرقمية، خاصة بعد أن وصل سعرها إلى مستوى قياسي يفوق 11 ألف دولار، وذلك للمرة الأولى. ومن أحدث هذه التحذيرات ما أطلقته وكالة بلومبيرغ الاقتصادية الأميركية التي ذكرت أن بيتكوين فقاعة توشك على الانفجار ورغم أن البيانات الصادرة في الجزائر تشير إلى محدودية تداول عملة بيتكوين الافتراضية، إلا أن المنع المفاجئ يكشف حجم تخوف الحكومة من تحول العملة المشفرة إلى ملاذ مالي مربح، في ظل ما تعيشه العملة المحلية، الدينار، من انهيار في قيمتها، ويكشف رياض تاج الدين، مستثمر في العملة الافتراضية، لـ "العربي الجديد"، أن الإقبال في الجزائر على العملة المشفرة بيتكوين لا يزال في أولى خطواته، فالتعاملات بالعملة الافتراضية لا تتعدى عشرات الملايين من الدولارات فقط.[1]

وأضاف تاج الدين ل "العربي الجديد" أن الجزائريين الذين يتعاملون بالبيتكوين يضطرون إلى العمل مع شركات ومنصات أجنبية، فالجزائر لا توفر بعد إطارا قانونيا يسمح بتطوير أنظمة تساعد على التعامل السلس بهذه المنتجات المالية، قائلا: "قانون القرض والنقد الذي لم يعدل منذ عام 1984، لا يتحدث عن الصيرفة الإسلامية والدفع الإلكتروني، فما بالك بالعملات المشفرة". وأبدى المستثمر في العملات الافتراضية، أسفه لمنع التعامل وحيازة العملات الافتراضية في الجزائر بدءا من يناير / كانون الثاني المقبل، حيث يعتبر تاج الدين هذه الخطوة "عودة إلى النظام الاشتراكي المنغلق على نفسه، حيث إن مخاوف الحكومة غير مبررة، لأن التعاملات تتم في منصات مفتوحة أمام الجميع"، من جانبه، اعتبر الخبير الاقتصادي جمال نور الدين أن منع الحكومة تداول بيتكوين وباقي العملات الافتراضية بصفة عامة، يرجع إلى الخوف من تداعيات ارتفاع الإقبال على التعامل بها وبالتالي تحاول الحكومة أن تستبق الأحداث من خلال تحصين احتياطي ورصيد البلاد

[1] https://www.ennaharonline.com - تم الاطلاع بتاريخ 02/ 06/ 2022 على الساعة 18:00:

من العملات الأجنبية من تطورات قد لا يمكن التحكم بها مستقبلا. وأضاف نور الدين لـ "العربي الجديد"، أن سعر بيتكوين في الأيام الأخيرة لا يغري الجزائريين على المغامرة في شرائه، لأنه غير مربح لهم على الأقل في الوقت الراهن، الذي تميز بعودة تراجع الدينار أمام الدولار والعملة الأوروبية الموحدة "اليورو"، وحسب قوله فإن: "10 آلاف دولار ثمن البيتكوين تساوي مليونا و130 ألف دينار جزائري...، هذا مبلغ لا يغري الكثير على رهنه في شراء عملة افتراضية، خاصة أن المواطن الجزائري اعتاد التعامل بالأموال نقدا، فهو لا يثق في البنوك، فما بالك بالأموال الافتراضية". ويلزم قانون القرض والنقد (قانون الصرف) الجزائري، بإجراء العمليات المالية عبر المصارف، كما يمنع القانون التعامل بغير الدينار داخل الدولة، كما يمنع إخراج العملة الصعبة نقدا إذا تعدى المبلغ 07 آلاف يورو أو ما يعادلها من الدولار، كما يمنع نفس القانون على الجزائريين استقبال الأموال المرسلة إليهم بالعملة الصعبة، حيث يلزمهم باستلامها بالعملة المحلية الدينار وفق سعر الصرف الرسمي، وذلك لمنع وصول الكتل المالية إلى الأسواق السوداء للعملة الصعبة. وأدى الصعود السريع للبيتكوين إلى فيض من التحذيرات بأنها وصلت إلى منطقة الفقاعة في الأسابيع القليلة الماضية، لكن التحذيرات كان لها تأثير محدود، مع دخول صناديق جديدة للتحوط في العملة الرقمية إلى السوق، وأيضا إقبال مستثمري التجزئة على شرائها. وجاء ارتفاع سعر بيتكوين في الأشهر الأخيرة بدعم من إعلان مجموعة سي.إم.إي، أكبر مشغل البورصات المشتقات في العالم، عن طرح العقود الآجلة للبيتكوين.

خاتمة

لقد ساعد التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى حدوث ثورة تقنية في مجال الأعمال والاقتصاد، والتي أصبحت فيه هاته التكنولوجيات من الركائز الأساسية بالنسبة للدول في النهوض باقتصادياتها لذلك وعت جميع الدول بضرورة الاستفادة القصوى من هذه التقنيات الحديثة واستغلالها بما يسمح لتعزيز نموها وازدهار اقتصادها.

لقد ظهرت مصطلحات عديدة وحديثة للتعبير عن هذه الثورة الجديدة من بينها الاقتصاد الرقمي اقتصاد المعلومات كذلك واحدة من التعابير الجديدة التي أصبحت شائعة للتعبير عن الكثير من الأنشطة المرتبطة بثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتبعا لذلك أصبحت أكثر موضوعات العصر إثارة للجدل.

ومع تزايد حجم التجارة الإلكترونية على المستوى الدولي وزيادة قدرة الأفراد على تبادل السلع والخدمات عبر شبكة الانترنت ظهرت العملات الرقمية كآلية دفع حديثة حيث زادت أهميتها واتسع نطاق قبولها على مستوى العالم وذلك في فترة قليلة.

ونظرا للتطور الكبير الذي شهدته العملات الرقمية في العالم، وجب على الجزائر السعي أكثر لملاحظة التطورات السريعة والمتلاحقة والتي صارت تؤثر على كافة المجالات وبالتالي على الإنتاج وفرص العمل.

فالعملة الرقمية هي عملة الكترونية لا مركزية تستخدم شبكة الند للند والتواقيع الالكترونية والتشفير وذلك لإثبات وتمكين المستخدمين من إجراء عمليات نقل وتداول العملة عن طريق الأنترنيت دون الاعتماد على وسيط أو جهة خارجية موثوقة مثل البنوك، وأنها عبارة عن مشروع جديد يتيح للمستخدمين التعامل بعملة رقمية للأنترنت.

وتبعا لذلك ومن خلال دراستنا قمنا بالتوصل إلى النتائج التالية:

– العملات الرقمية هي نتاج لثورة رقمية كبيرة تتسم بالسرعة في التداول دون تكاليف أو وساطة مع درجة عالية من السرية.

– على الرغم من الخدمات والمزايا التي تقدمها العملات الرقمية إلا أن مخاطرها كأداة مالية عالية جدا، سواء على الأفراد المتعاملين أو على الاقتصاد الكلي.

– تشهد الجزائر تقدم ملحوظ في مجال الاهتمام بتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصالات مقارنة بالسنوات السابقة، فرغم التطور الذي شهدته الجزائر في مجال الأنترنت وازدياد عدد مستخدميها لم يزامله تطور في حجم التجارة الإلكترونية، وهذا راجع إلى العوائق التي مازالت تقف في وجه التجارة الإلكترونية في الجزائر ومن بين هذه العوائق نجد عدم القدرة على فحص المنتج والتأكد من جودته ونوعيته، وإمكانية التأخر في التسليم خاصة في المناطق النائية والصحراوية، عدم تحكم الكثير من الجزائريين في تقنيات الشراء عبر الأنترنت، ضعف ثقة المستهلكين في التسوق من الانترنت نظرا لتعرضهم للنصب من بعض المنحرفين في المجال.

– تعتبر العملات الرقمية أحدث وسائل الدفع الالكتروني والتي تلعب دورا كبيرا في تطوير قطاع التكنولوجيا، والتي لاقت رواجا كبيرا وقبولا واسعا في الكثير من الدول والشركات، إلا أن موقف الجزائر من هذه العملات تمثل في منع التعامل بها وتداولها، مع إمكانية اعتمادها والتعامل بها في المبادلات التجارية في المستقبل.

– أن العملات الرقمية تمثيل رقمي للقيمة النقدية صادر من غير البنك المركزي، تستمد قيمتها من الثقة الكائنة في القبول الطوعي لها.

– للعملات الرقمية ميزات ومخاطر مما يوجب الحذر في التعامل بها.

– أن العملات الرقمية لها أنواع كثيرة أشهرها البتكوين.

– يعتبر البتكوين من أشهر العملات الرقمية، ومعظم العملات الرقمية الأخرة اتخذت منه منطلقا لها.

– العملات الرقمية هي عملات تشفيرية تتداول عبر شبكات الأنترنت، وليس لها وجود فيزيائي.

وفي الأخير نوصي بمجموعة من التوصيات:

– وضع برامج دعم وتحفيز لمساعدة الأفراد والشركات المشاركة في تطوير قطاع الرقمنة بتنمية الخبرة الفنية اللازمة للاشتراك بفعالية في العملات الرقمية.

– توفير البنية الأساسية للاتصالات ونشر خدمات الأنترنت وتخفيض تكلفة الاتصال.

– قيام الباحثين بمزيد من الدراسات والأبحاث التي تساعد في فهم وتطوير هذه الأداة النقدية الجديدة أي العملة الرقمية، بحيث يمكن في النهاية من العمل بها مع التقليل من سلبياتها.

– وجوب تنظيم العملات الرقمية من قبل الحكومات المركزية أو حتى إنشاء هيئة دولية تقوم بدور التنظيم والرقابة على العملة وفرض الرسوم والضرائب وغيرها من إجراءات الحماية، عندها ستتحول العملة الرقمية من كونها عملة غير آمنة إلى عملة آمنة تماما لتساهم في خلق بيئة أعمال جديدة.

– إجراء دراسات أخرى تبحث في مخاطر العملات الرقمية في دولة الجزائر.

– توعية جميع مستخدمي العملات الرقمية في الجزائر بأهمية استخدام المحافظ الرقمية في تخزين العملات الرقمية لما لها من أهمية في الحفاظ على الأموال، وحفظها بطريقة آمنة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية:

- **الكتب**

1) إحياء علوم الدين للغزالي، طبعة دار القلم.
2) بداية المجتهد، 01/222، دار الفكر.
3) تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي، تاريخ العملات المشفرة..
4) تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي، جوشوا بارون للعام الناشر مؤسسة RNDA، كاليفورنيا، 2015.
5) لسان العرب 479/11، مختار الصحاح، القاموس المحيط 103/01.
6) مقدمة في النقود والبنوك د. محمد زكي الشافعي طبعة دار النهضة.
7) منصات المعاملات البديلة والعملات الرقمية بين حرية التداول وإشكاليات الرقابة، مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، القاهرة، 2018.
8) النقود الافتراضية، تداعيات العملة الافتراضية على الأمن القومي.

- **الأطروحات والمذكرات الجامعية**

أ) **أطروحات الدكتوراه:**

1) بن عيسى أمينة ، العلاقة بين النقود والأسعار، دراسة قياسية في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2014.
2) آدم موسى موسى ، التوازن النقدي والحقيقي في الاقتصاد الإسلامي، دراسة مقارنة بالاقتصاد الرأسمالي، رسالة دكتوراه غير منشورة –كلية الشريعة– جامعة أم القرى.

ب) رسائل الماجيستير:

1) سطاح مصطفى، أثر تقلبات العملات الرقمية على اسعار صرف العملات الدولية، المركز الجامعي عين تموشنت، 2019/2018.

2) عبد الله ناصر عبيد نصيري الزعابي، التنظيم القانوني للعملات الرقمية المستحدثة في التشريع الإماراتي والمقارن (دراسة تحليلية مقارنة)، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة ماجستير في القانون الخاص، قسم القانون الخاص، كلية القانون، جامعة الامارات العربية المتحدة، 2018.

3) ميراندا زعلول رزق، النقود والبنوك، جامعة بنهاء التعليم المفتوح، كلية التجارة، مصر، 2009/2008.

- **المجلات:**

1) محمد بدر أسامة ، ثورة النقود الرقمية واثرها على السياسة النقدية، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 2020.

2) كامل عبد القادر حسين ، العملات الافتراضية وأحكامها في الفقه الإسلامي، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، المجلد 11، العدد 01/143، 2020.

3) بوبشيش صالح ، أحمد أمداح، عملة البتكوين حكم التعامل بها في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، مجلة الحياء، العدد 19، 2019.

4) النعاس صلاح الدين ، بن سانية عبد الرحمان ، العملة الافتراضية البتكوين ومعنويات المستثمرين، أية علاقة؟، مجلة الاستراتيجية والتنمية، 2020.

5) كعيبوش عبد الجبار ، النقود المشفرة (البتكوين ومشتقاتها)، بحث في حقيقتها وتخريج احكامها الفقهية، مجلة الشهاب، 2018.

6) الباحوث عبد الله بن سلمان بن عبد العزيز ، النقود الافتراضية "مفهومها، أنواعها، آثارها الاقتصادية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 01.

7) سلمان عبد الله ، النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية، المجلة العملية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة عين شمس، القاهرة، العدد (1)، يناير 2017 منشور.

8) شرون عز الدين ، مصطفى بوبكر، العملات المشفرة مستقبل المعاملات المالية، البتكوين نموذجا، مجلة المنهل الاقتصادي، 2018.

9) طالة لامية ، العملة الافتراضية البتكوين "المفهوم، الخصائص، المخاطر على الاقتصاد العالمي"، مجلة آفاق للعلوم، 2019.

10) هند فالح محمود ، الحكم الشرعي والقانوني للعملة الافتراضية (البتكوين)، مجلة جامعة تكريت للحقوق، المجلد 04، العدد 03، الجزء الأول.

- **النصوص القانونية**

1) المادة 117 من القانون رقم 17-11 مؤرخ في 08 ربيع الثاني عام 1439هـ الموافق 27 ديسمبر سنة 2017م يتضمن قانون المالية لسنة 2018، ج ر عدد 76 الصادر في 28 ديسمبر سنة 2017م.

- **مصادر الأنترنيت:**

1) Alain Beitone. Nicolas Danelade, « Les monnaies locales entre repli communautaire et libéralisme économique », 19 septembre 2017, consulté le 03/12/2008, http://bit.Iy/2PUo3RA

2) http://www.Echoroukonline.com

3) http://www.elbilad.com

4) http://www.feathercoin.com/about/

5) https://www.ennaharonline.com

6) www.alarabiya.com

7) www.BBC.com/arabic/sciorwcoarvedotc

8) الأحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الالكترونية Mastoring bitcoins EBook, Chaptor Introduction, Andreas M.Anotonopoulos

9) تاريخ العملة المشفرة https://medium.com

10) جامع المعاني www.alraung.com

11) عبد الله العقيل، النقود الافتراضية من 22، ورقة عمل في شبكة الأنترنت في الموقع الرسمي العملة الأحكام الفقهية المتعلقة بالعملات الالكترونية، www.laltco/f1.org/litecoify.pdf

12) نذير عبد الرزاق، حجاب عيسى، "وظائف النقود في الفكر الاقتصادي الاسلامي والاقتصاد الوضعي: دراسة مقارنة"، جامعة محمد بوضياف مسيلة، 2017، أطلع عليه بتاريخ 17/03/2018 على الساعة 11:48، على الرابط http://bit.ly/32WnkVm

ثانيا: باللغة الفرنسية

1) David. A, Bitcoin and Beyond : the possibilities and patfalls of virtual currancies, Federal Reserve Bank of St. Louis, 2014.

2) Estelle Hemane. Alain Beitone, op.cit.

فهرس
المحتويات

مقدمة: 1
الفصل الأول:الأحكام العامة للعملات الرقمية وعملة البتكوين 10
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للعملات الرقمية..... 11
المطلب الأول: مفهوم العملات الرقمية..... 11
الفرع الأول: تعريف العملات الرقمية..... 11
الفرع الثاني: نشأة العملات الرقمية وتطورها 15
الفرع الثالث: أنواع العملات الرقمية وخصائصها 19
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية المترتبة على استخدام العملات الرقمية المشفرة..... 22
المبحث الثاني: مدخل عام حول عملة البتكوين..... 26
المطلب الأول : الإطار المفاهيمي لعملة البتكوين 26
الفرع الأول: تاريخ نشأة البيتكوين 26
الفرع الثاني: تعريف البيتكوين 27
الفرع الثالث: خصائص البيتكوين 28
الفرع الرابع: تطور سعر البيتكوين 30
الفرع الخامس: العوامل المؤثرة على سعر البيتكوين..... 31
الفرع السادس: مزايا وعيوب عملة البتكوين..... 33
الفصل الثاني: التأصيل القانوني للعملات الرقمية في التشريع الجزائري- البتكوين نموذجا-
..... 39

يرتبط مفهوم العملة بسيادة الدولة، حيث تشكل العملة الوطنية تجسيدا لاستقلالية سياستها النقدية والمالية وتعد عملية إصدار النقود والمحافظة على استقرار سعر العملة الوطنية، من أولى المهام التي تضطلع بها الدولة. 39

المبحث الأول: التعامل بالعملات الرقمية في الجزائر 40

المطلب الأول: عن جدوى حظر العملة الافتراضية في التشريع الجزائري 40

الفرع الأول: حظر التعامل بالعملة الافتراضية..... 41

الفرع الثاني: عوائق تطبيق الحكم الخاص بحظر العملة الافتراضية 42

المطلب الثاني: مبررات حظر العملة الافتراضية..... 43

الفرع الأول: ابتعاد العملة الافتراضية عن الدور الحقيقي للنقود..... 43

الفرع الثاني: الاشتباه في ارتباط العملة الافتراضية بالأنشطة الإجرامية 46

المبحث الثاني: تحديات وآفاق العملات الرقمية في الجزائر 47

المطلب الأول: واقع العملات الرقمية في الجزائر 47

المطلب الثاني: آفاق مبادلات العملة الرقمية في الجزائر 55

الخاتمة:..... 60

قائمة المصادر والمراجع

فهرس المحتويات

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر العمولات الرقمية على مستقبل المعاملات المالية ، نتيجة تزايد التعامل بها بين الاشخاص بدون وسيط وتطرقنا إلى عملة البيتكوين التي تعد سلالة جديدة من انظمة العملات الرقمية المبنية إلى التشفير الرقمي محدثة بذلك ثورة في عالم المال والأعمال، فضلا عن انها تجسد تحولا تكنولوجيا غير مسبوق في مجال التداول المالي، وقد توصلت الدراسة الى ان العملات الرقمية ساهمت في تسريع المعاملات بين الاطراف، وخففت من أعباء تكلفة الوسطاء الماليين وعدم وجود جهة ضامنة للمعاملات تضمن حقوق الأطراف.

لهذا اوصت الدراسة بضرورة وضع ميكانيزمات وآليات تضمن حقوق اطراف المعاملة من جهة ومن جهة ثانية الرقابة على المعاملات غير القانونية .

Abstract :

This study aimed to highlight the impact of digital commissions on the future of financial transactions, as a result of the increasing dealing between people without a broker and we touched on bitcoin, which is a new strain of cryptocurrency systems built into digital encryption, thus revolutionizing the world of finance and business, as well as reflecting an unprecedented technological shift in the field of financial trading, the study found that digital currencies contributed to accelerating transactions between parties, and reduced the burden of the cost of financial intermediaries. The absence of a guarantor of transactions guarantees the rights of the parties. The study therefore recommended the need to develop mechanics and mechanisms to guarantee the rights of the parties to the transaction on the one hand and on the other hand control illegal transactions.